



**دلالات الإطالة التركيبية
بالاستغناء بالمركب
عن المفرد في القرآن**
د. الدكتور

محمد حسام عبدالنواب عبدالجيد عبدالرحيم
أستاذ مساعد بكلية الآداب - جامعة الجوف - المملكة العربية السعودية
مدرس العلوم اللغوية بكلية الآداب - جامعة بني سويف
جمهورية مصر العربية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

الجزء الثامن

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢٠م

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دلالات الإطالة التركيبية بالاستغناء بالمركب عن المفرد في القرآن

محمد حسام عبد التواب عبد الجيد عبد الرحيم

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الجوف - المملكة العربية السعودية
قسم العلوم اللغوية - كلية الآداب - جامعة بني سويف - جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني: Drmhossam@yahoo.com

المخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان أن (الزيادة)، أحد عناصر التحويل، ينتج عنها إطالة تركيبية سواء أكانت هذه الإطالة إسنادية (إطالة بناء الجملة) أم غير إسنادية، وهذه الإطالة التركيبية مصدرها الاستغناء بمركب الجار غير الأصلي (الباء - من) ومجروره عن المفرد غير المجرور من المرفوعات أو المنصوبات في القرآن، وقد يُخرَج على التضمين أو الحذف؛ لدلالات مقصودة في مواضعها، وحسب سياقاتها.

الكلمات المفتاحية : الإطالة التركيبية - إطالة بناء الجملة - الإطالة الإسنادية - الإطالة غير الإسنادية - الزيادة - الاستغناء - الجار غير الأصلي - التوسعة الدلالية - التضمين.



ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني



حولية كلية اللغة العربية بجرزا
مجلة علمية محكمة

The implications of synthetic lengthening by dispensing the compound from the singular in the Qur'an

Mohamed Hossam Abdel Tawab Abdel Majeed Abdel Rahim

Department of Arabic Language - College of Arts - Al-Jouf University - Kingdom of Saudi Arabia

Department of Linguistic Sciences - Faculty of Arts - Beni Suf University - Arab Republic of Egypt.

Email: Drmhossam@yahoo.com

Abstract

This research aims to show that (the increase), as one of the elements of the transformation, results in a synthetic length, whether this length is predicate (lengthening the syntax) or non-predicate. The offender is one of the things mentioned in the Qur'an, and it may be subject to inclusion or deletion. For intentional connotations in their positions and according to their contexts.

Keywords : Structural lengthening - sentence lengthening - chain lengthening - non-chain lengthening - increase - dispensing - non-original neighbor - semantic expansion - inclusion.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

لقد قسّمت هذا البحث، الذي يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي،
إلى تمهيد، ومبحثين:

المبحث الأول: دلالة الإطالة التركيبية الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن
المفرد المرفوع:

أولاً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن الفاعل:

ثانياً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن المبتدأ:

ثالثاً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بمركب (من غير الأصلي
ومجروره) عن اسم (كان).

رابعاً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بمركب (الباء غير الأصلي
ومجروره) عن خبر (ليس).

خامساً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بمركب (الباء غير الأصلي
ومجروره) عن خبر (أن).

المبحث الثاني: دلالة الإطالة التركيبية غير الإسنادية بالاستغناء بالمركب
عن المفرد المنصوب:

- دلالة الإطالة غير الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن المفعول به:



التمهيد

يتبين من تصفح المتون النحويّة التراثيّة والحديثيّة أنّ النحاة قسّموا حروف المعاني، ومنها حروف الجرّ، إلى حروف أصليّة وحروف زائدة (الجارّ غير الأصليّ)؛ إذ لا يعدُّ مركّب (الجارّ غير الأصليّ ومجروره) من قبيل أشباه الجمل، ولا يتعلّق بشيء، ومع ذلك هو عامل يؤثر في معموله؛ فيجرّه في بنية التركيب السطحيّة، وهو في الأصل مرفوع محلاً أو منصوب محلاً حسب بنيته العميقة.

فمركّب الجارّ والمجرور: يقصد به الهيئة التركيبية التي تبدأ بحرف من حروف الجرّ^(١)، وهو ينقسم إلى قسمين: الأوّل: مركّب يبدأ بحرف جرّ أصلي لا يُستغنى عنه؛ فيجب أن يتعلّق بفعل أو ما يشبهه. والثاني: مركّب يبدأ بحرف جرّ زائد أو غير أصلي، يمكن الاستغناء عنه في مواضع معيّنة، وهذا المركّب لا يحتاج إلى متعلّق، ومن هذه الحروف (الباء، ومن)؛ إذ تكون (الباء) زائدة لدلالة التوكيد في بعض المواضع.^(٢)

وأما (من) فزيادتها دلالتان: الأولى: قد تكون زائدة للتنصيص على العموم، وتسمّى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختصّ بالنفي ولا تفيد العموم، نحو: ما جاءني من رجل؛ لأنّه قبل دخول (من) يحتمل نفي الجنس ويحتمل نفي الوحدة، فإذا دخلت (من) تعيّن نفي الجنس. والثانية: قد تكون زائدة لتأكيد التنصيص على العموم، وهي الداخلة على الصيغ النكرة، المستعملة في العموم، المختصّة بالنفي وشبهه، نحو: لا يقيم

(١) انظر: الجملة العربية، مكوناتها- أنواعها- تحليلها، د/ محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط ٢، ٢٠٠٥م، ص ١٢٦.

(٢) انظر: الجملة العربية، د/ محمد إبراهيم عبادة، ص ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠.

من أحدٍ، وما جاءني من أحدٍ أو من ديارٍ؛ لأنَّ قوله: (أحد، وديار) صيغتان
نكرتان تفيدان العموم؛ أي لا تستعمل إلا في عموم النفي، ولو أسقطت (من)
لبقي العموم على حاله؛ فهي لتوكيده، وقد اشترط البصريون لزيادة (من)
في هذين المعنيين ثلاثة أمور:

١- أن يتقدّمها نفي بأيّة أداة كانت، أو نهي بـ(لا)، أو استفهام بـ(هل)
أو (الهمزة).

٢- أن يكون مجرورها نكرة.

٣- أن يكون هذا المجرور النكرة مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً به.^(١)

وهذا المركب من الجارّ غير الأصلي ومجروره لا يعدّ من أشباه
الجمل؛ لأنّ الحرف الزائد فيه يزداد لمعنى في المبنى تفتقر إليه الجملة؛ ولأنّ
النحاة اشترطوا في مركب الجارّ والمجرور الذي يُطلق عليه شبه جملة، ألاّ
يكون حرف الجرّ زائداً.^(٢)

(١) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه: محمد
محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٥٥م، ٢/٢٨٧، ٢٨٨، ومغني
الليبي عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د/ عبد اللطيف الخطيب، السلسلة
التراثية، الكويت، ط١، ٢٠٠٠م، ٤/١٦٣ - ١٦٦، والبرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين
محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة،
٢٠٠٦م، ١١٨١، ١١٨٢، وشرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد عبد الله الأزهرري
(ت ٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م،
٦٣٩/١.

(٢) انظر: بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي، د/ سعيد شنوق،
عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٦١.

وقد أنكر بعض النحاة ورود هذه الأحرف زوائد لغير معنى؛ لأنَّ ذلك يكون كالعبت، وحجتهم أنَّهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكروه من المعنى. فإن كان الأوَّل فقد جاء منه في القرآن والشعر، وإن كان الثاني فليس كما ظنَّوه؛ لأنَّ لا يقصد بلفظ: زائد، أنه دخل لغير معنى البتَّة؛ بل زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح.^(١)

وقد سمَّى الكوفيُّون المصطلح البصريَّ (حروف الزيادة): حروف الصلَّة أو حروف الصفات، أو الحشو، أو التوكيد، أو المقحم، كـ(الباء، ومن)^(٢)، الملازمان الجرِّ.^(٣)

وقد انقسم علماء العربيَّة في أمر حروف الزيادة في القرآن، فريقين بين مثبت لها ونافٍ، فمنهم من أنكر أن يكون في كتاب الله حرف جرِّ زائد، أو حشو أو لغو، ومنهم من أثبتها، وهم أكثر أهل العلم؛ حيث يسمونها أسماءً أُخر، وحجَّتهم في إثباتها أن مراد النحاة بالزائد زيادته من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، أو المقصود بالزيادة: الزيادة الإعرابيَّة لا الزيادة اللفظيَّة.^(٤)

(١) انظر: الأشباه والنظائر، ١٥٨/٢.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ١٥٨/٢، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٢، ١٩٥٨م، ص٣١٥، وزيادة حرف الجر (من) في التراكيب ومذهب الأخفش الأوسط في زيادته، ياسر محمد خليل الحروب، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، مج١٧ ع١، ٢٠٠٩م، ص٣١٩.

(٣) انظر: الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ٤٠٨/١، والأشباه والنظائر، ١٦١/٢، وشرح التصريح، ٦٣٩، ٦٣٠/١.

(٤) انظر: معاني حروف الزيادة عند النحاة (دراسة نحوية دلالية)، د/ محمد جمعة حسن نبعة، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الخامس عشر، يناير - يونيو ٢٠٠٣م، ص١٠٣، ١٠٤.

وقد طال الجدل بالتأويل والتخريج في حروف الجرّ الزائدة بين البصريين والكوفيّين، ولكلّ منهما وجهة نظر، وقد رجّح ما ذهب إليه الأخفش وبعض الكوفيّين، من جواز الزيادة، دون اللجوء إلى تأويلات تتسم بالتكلف؛ للأسباب الآتية:

١- أنّ مصادر الأدلّة: القرآن والحديث وكلام العرب، جاء بها ما يؤيد هذا الرأي دون إخلال بالمفهوم والمعنى.

٢- أنّ في تخريج (من) على أنّها زائدة قوّة وتأكيداً تزولان بالتأويل وتكفّف التخريج.

٣- أنّ هناك من الأساليب ما يتنافى مع التأويل.^(١)

فالمراد بالزيادة كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مخللاً بالمعنى المراد.^(٢)
"فقد يأتي حرف الجرّ زائداً لكنّه يكون عاملاً فيأخذ المجرور علامة الجرّ ويكون له محلّ من الإعراب".^(٣)
والعرب يُجرون الجرّ في مواضع نصب الخبر، نحو قول عُقَيْبَةَ الأَسدي:

معاوي إنّنا بشرّ فأسجح
فلسنا بالحيال ولا الحديد^(٤)

(١) انظر: ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، د/ فتحي بيومي حمودة، د.ن، د.ت، ص ١٢٨.

(٢) انظر: شرح التصريح، ٦٣٩/١.

(٣) الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، د/ محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢٤.

(٤) البيت من الوافر، لعقَيْبَةَ الأَسدي في الكتاب، ٦٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف، تح: الشيخ محمّد محيي الدين عبد الحميد، ص ٣٣٢، ولعقبة بن الحارث الأَسدي في الإنصاف، لابن الأنباري، تح: د/ جودة مبروك محمد، ص ٢٨٤، وشرح شواهد المغني، ص ٨٦٧، ودون نسبة في خزانة الأدب، ٢٦٠/٢.

وتخريجه: الباء زائدة؛ لأنها دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يُحتج إليها وكان نصباً، ألا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا وبحسبك هذا، فلم تغيّر الباء معنى، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء؛ لأنّ (بحسبك) في موضع ابتداء.^(١)

ومن ثمّ فزيادة الحروف تفيد معنى هو التوكيد؛ لأنّ التوكيد معنى صحيح؛ ولأنّ تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى.^(٢)

فالزيادة إن لم تضيف معنى تؤكّد المعنى الموجود، وتقويّه، وإن كان قوياً زادته قوّة على قوّته، وتكسب الكلام جرساً صوتياً؛ هذا الجرس أو التمييز الصوتيّ يكسب الموضع خصوصيّة عن غيره.

ولا يقتصر الأمر على الإعراب فحسب؛ بل الحروف الزائدة، ومنها باء الجرّ، تفيد توكيد المعنى في الجملة كلّها؛ لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة كلّها، وتفيد ما يفيد تكرارها دون هذا الحرف الزائد.^(٣)

ومن ثمّ فزيادة الجارّ (الباء - من) له دلالات منها: توكيد المعنى وتقويته، وإكساب الكلام جرساً موسيقياً خاصاً، وهذه الزيادة تغني عن تكرار الجملة مرّة ثانية.

وثمة مواضع قرآنيّة اتّسمت بإطالة بناء الجملة؛ نتيجة زيادة الجارّ غير الأصلي؛ فتوسّع فيها التركيب الأصلي من خلال التحويل بالزيادة من اللفظ المفرد المرفوع أو المنصوب إلى (تركيب الجارّ غير الأصلي +

(١) انظر: كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد

هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م، ١/٦٧، ٦٨.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر، ١٦١/٢.

(٣) انظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، ٢٠٠٤م، ١/٧٠.

مجروره)؛ فيتسع الإعراب من الإعراب اللفظي حسب البنية السطحية إلى الإعراب المحلي حسب البنية العميقة؛ وبالتالي تتمخض هذه الإطالة التركيبية والإعرابية عن إرهافات دلالية في سياقاتها القرآنية؛ نتيجة الاستغناء عن المرفوع أو المنصوب، أو الاستعاضة عنه بمركب قوامه الجارّ غير الأصلي والمجورور.

وقد ذكر الدكتور محمد حماسة إطالة بناء الجملة، وقسمها إلى قسمين: الأول: إطالة من خلال العناصر الإسنادية؛ فقد تطول الجملة من خلال عناصرها الإسنادية المؤسسة لها نفسها (عنصران في الفعلية: الفعل والفاعل، وعنصران في الاسمية: المبتدأ والخبر)، وذلك نحو المصدر المضاف إلى فاعله، والأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل، والمصدر المؤول ... فتطول الجملة دون أن يذكر في بنيتها عناصر أخرى غير العناصر المؤسسة.

والآخر: إطالة عن طريق العناصر غير الإسنادية؛ فقد تطول الجملة عن طريق العناصر غير الإسنادية، وهي كثيرة متنوعة بعضها يطلبه الفعل وبعضها يطلبه الاسم^(١)، ولهذه الإطالة دلالات مخصوصة في سياقاتها.

وفي سياق زيادة (الباء أو من)، طال التركيب القرآني بالاستغناء عن غير المجورور من المرفوعات والمنصوبات بمركب الجارّ غير الأصلي ومجروره؛ وذلك لدلالات ومعانٍ أفصحت عنها المتون العلمية، وهذه إطالة لفظية تركيبية أو انحراف عن الإيجاز اللفظي إلى زيادة اللفظ أو الاستغناء عن الكلمة الواحدة المرفوعة أو المنصوبة بمركب يتكوّن من ركنين، هما حرف الجرّ غير الأصلي ومجروره، وقد نتج عن هذه الإطالة بالاستغناء زيادة معنوية أو دلالية مقصودة في السياق القرآني.

(١) انظر: بناء الجملة العربية، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٥٨، ٥٩.

وهذه الزيادة ينتج عنها إطالة التركيب القرآني، وبالتالي يؤدي دوراً في إنتاج المعاني، ويقتضي ذلك وصف البنية السطحية للتركيب القرآني في هذه المواضع وربطها بسياقها، وفي الوقت نفسه لا مناص من بيان بنيته العميقة.

وحسب قواعد التحويل يكون لكل تركيب بنيتان:

الأولى: البنية السطحية الظاهرة = حرف الجر غير الأصلي + مجروره.

الثانية: البنية العميقة الباطنة = المفرد المرفوع / المفرد المنصوب.

وهذا هو موضوع هذا البحث: إطالة بناء الجملة بالاستغناء بمركب الجارّ غير الأصلي (الباء - من) ومجروره عن المفرد غير المجرور القرآن؛ إذ يستغني التركيب القرآني بمركب الجارّ غير الأصلي ومجروره عن غير المجرور من المرفوعات (الفاعل - المبتدأ) فتكون إطالة تركيبية إسنادية، وهذا هو موضوع المبحث الأول.

وقد يستغني الموضع القرآني بمركب الجارّ غير الأصلي ومجروره عن غير المجرور من المنصوبات (المفعول به ...) فتكون إطالة تركيبية غير إسنادية، وهذا هو موضوع المبحث الثاني.

وقد وردت شواهد كثيرة في القرآن اشتملت على تركيب (الجار الزائد ومجروره) بدلاً عن الكلمة المفردة، وهذه الشواهد تنطوي تحت موضوع هذا البحث ومباحثه وفروعه، ولكن الباحث اقتصر على ذكر بعض هذه الشواهد على سبيل الاستهاد وليس الحصر؛ لأن طبيعة البحث تقتضي الانتقاء.

المبحث الأول

دلالة الإطالة التركيبية الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن المفرد المرفوع

أولاً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن الفاعل:

وردت آيات في القرآن تضمّنت تركيب (الجار غير الأصلي ومجروره) في موضع أحد أركان الإسناد؛ فعدّ هذا من باب الإطالة التركيبية الإسنادية مقصودة الدلالة، ومن ذلك:

١- دلالة الإطالة بالاستغناء بمركب (الباء غير الأصلي ومجروره)

عن الفاعل:

كان النحاة العرب في تحليلهم بناء الجملة يتبعون بنيتها الأساسية، ويؤكد ذلك:

- وجود المحلّ الإعرابي للمبنيّات، ووجود الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

- وجود الإعراب التقديرية في الأسماء المقصورة، والمنقوصة في غير النصب.

- الاسم المجرور بحرف الجرّ الزائد، فهو يجرّ الاسم في ظاهره ولكن وظيفته مختلفة؛ حيث يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً، غير أنّ الاعتماد في تحليله لا يكون على ظاهره المنطوق في بناء جملته؛ بل يكون على ما تحدّده له البنية الأساسية للجملة.^(١)

(١) انظر: بناء الجملة العربية، ص ٢٥٤ - ٢٥٦.

وقد بين ابن جني أنّ زيادة الحروف من باب الانحراف عن القياس النحويّ أو من باب العدول عن المعيارية؛ حين ذكر أنّ حذف الحروف لا يسوّغه القياس؛ لما فيه من الانتهاك والإجحاف. كما أنّ زيادتها خارج عن القياس أيضاً؛ وذلك أنّه إذا كانت هذه الزوائد جيّ بها اختصاراً وإيجازاً كانت زيادتها نقضاً لهذا الأمر، وأخذاً له بالعكس والقلب؛ لأنّ الإيجاز ضدّ الإسهاب؛ ولذلك لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي في نحو (الذي ضرب زيد)، فأفسد أن تقول: الذي ضربت نفسه زيد. قال: لأنّ ذلك نقض؛ من حيث كان التوكيد إسهاباً والحذف إيجازاً. وذلك أمر ظاهر التدافع. وهذا هو القياس: ألاّ يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت أخرى^(١)، وزيادتها كثيرة، وإن كانت على غير قياس.^(٢)

وفي القرآن خاصّة: كلّ زيادة وردت لها معنى ومدلول وسرّ بلاغيّ^(٣) في موضعها بما يناسب سياقها؛ بل الزيادة في مواضعها القرآنيّة تقدّم على غير الزيادة؛ لأنّها تكسب الكلام معنى جديداً، أو تؤكّد المعنى الموجود وتقويه؛ لأنّ الزيادة اللفظية من باب قوّة اللفظ، وقوّة اللفظ ينتج عنها قوّة في المعنى، أو تكثير اللفظ يتمخض عن تكثير في المعنى.

فهذا الحرف غير الأصليّ الذي طال به بناء الجملة مستغنياً بتركيبه مع مجرّوه عن المفرد غير المجرور، يكسب الكلام فائدة لفظية وأخرى

(١) انظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: د/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٢م، ٢٧٩/٢، ٢٨٠.

(٢) انظر: الخصائص، ٢٨٤/٢.

(٣) انظر: معاني حروف الزيادة عند النحاة، ص ١٠٦.

معنوية؛ وإلا عدت هذه الزيادة عبثاً، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، فكيف لو تعلق الأمر بكلام الله تعالى؟! (١) لا ريب في دلالاته المعقودة في نواصيه.

وقد عقد ابن جني باباً في قوة اللفظ لقوة المعنى، ذكر فيه أن هذا فصل من العربية حسن، ومنه قول العرب: خَشُنْ واخشوشن، فمعنى (خَشُنْ) دون معنى (اخشوشن)؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو. وكذلك منه قول العرب: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب، ومثله باب (فعلَ وافتعلَ)، ومنه: قدر واقتدر؛ فقولهم: اقتدر أقوى معنى من قولهم: قدر، ومنه: كسب واكتسب، وقطع

وقطع بتضعيف العين، وقام الفرس وقومت الخيل، ومات البعير وموتت الإبل. (٢)

فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به. وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له، وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له زائداً فيه، لا منتقصاً منه". (٣)

وإذا كانت اللغة تجد في الكلمة الطويلة بياناً لمعنى أكثر ممّا في الكلمة القصيرة (٤)؛ إذ يؤدّي الحرف قسطاً من المعنى، أو يؤدّي وظيفة معينة بوجوده في إطار الكلمة (٥)؛ فإنّها - أي اللغة - تجد في المركب الذي

(١) انظر: الأشباه والنظائر، ١٦١/٢، ١٦٢.

(٢) انظر: الخصائص، ٢٦٤/٣ - ٢٦٦.

(٣) الخصائص، ٢٦٨/٣.

(٤) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، د/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م، ص٥٢.

(٥) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١١٧، ١١٩.

يتكوّن من كلمتين منفصلتين ضعف مقدار ما تجده في الكلمة الواحدة المفردة.

وفي هذه الإطالة التركيبية في البنية السطحية للجملّة عن بنيتها العميقة الأساسية اتحاد المستويين النحويّ والصرفيّ؛ فالنحويّ إذ يكون هناك إعرابان، أحدهما: لفظيّ حسب البنية السطحية، والآخر: محليّ حسب البنية العميقة، والصرفيّ يكمن في أنّ البنية السطحية تركيب مكوّن من حرف جر غير أصليّ ومجروره، بينما البنية العميقة كلمة مفردة مرفوعة أو منصوبة.

ولا ينفصل المستويان الصرفيّ والنحويّ عن المستويين الدلاليّ والتداوليّ؛ إذ تتآزر فيهما المعاني الجزئية للمفردات والمعاني العامّة للأساليب على مستوى الجملة.^(١)

من أجل ذلك أقرّ النحاة العرب تقدير الأصل في التركيب؛ إذ أدركوا أنّ خلف التركيب السطحيّ الظاهر يكمن تركيب آخر عميق باطنيّ، يتحدّد من خلاله المعنى الوظيفيّ لعناصر الجملة، وأدركوا أنّ هنالك صلة بين التركيبين؛ إذ الفرق واضح بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فتقدير الإعراب يتّصل بالتركيب السطحيّ الظاهر، وأمّا تفسير المعنى فإنّه يعتمد على التركيب العميق المقدّر الشبيه بالتركيب الباطنيّ الذي يختلف النحويّون في تصوّره.^(٢)

(١) انظر: دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، د/ سعيد حسن بحيري، مكتبة الآداب،

القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م، ص٩٣.

(٢) انظر: بنية الجملة العربية، ص٥٤.

فثمة فائدة أو معنى في هذه الإطالة التركيبية، إسنادية كانت أو غير إسنادية، والمعنى محور رئيس من محاور التحليل اللغوي للجملة؛ فهو عنصر مهم في الخطوط العامة لتحليل الجملة عند النحاة العرب، وهي:

١- التعويل على المعنى.

٢- الربط بين صحة المعنى وصحة الشكل.

٣- مراعاة الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات متجاورة.

٤- تقدير الأصل في التركيب.^(١)

فالزيادة إذن إحدى الظواهر اللغوية التي درسها النحاة العرب، وهي: مجئ كلمة في البنية السطحية للتركيب دون أن يكون لها أثر في البنية العميقة، ولكن فائدتها في التركيب التوكيد والربط وتقوية المعنى، ويسمونها اللغويون الجدد (الزيادة والإقحام). ومن أنماطها في النحو العربي زيادة بعض حروف الجرّ، نحو: (الباء ومن)^(٢)؛ لأنك إذا قلت: ما أنت بزيد ولا قريباً منه، فليس هنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تجئ بها^(٣) سوى التأكيد، وهو معنى يستدعيه السياق ويقتضيه، ويكتسب الموضع خصوصية بهذه الزيادة تميّزه عن غيره من المواضع؛ كما أنّ الزيادة اللفظية التي نتجت من تجاور الكلمات في المركب تزيد المعنى قوة على قوته.

(١) بنية الجملة العربية، ص ٣٧.

(٢) انظر: الدرس النحوي في القرن العشرين، د/ عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة،

ط ١، ٢٠٠٤م، ص ٢٦٢، ٢٦٣.

(٣) انظر: كتاب سيويه، ١/٦٩.

وهنا يأتي دور السياق اللغوي الذي هو حصيعة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة متجاوزة وكلمات أخرى؛ ممّا يكسبها معنى خاصاً محدداً^(١)؛ لأنّ الدلالة الخاصة لبعض الصيغ قد تتحدّد بوضعها في سياق تركيبّي خاص.^(٢)

والتحليل النحويّ في العربيّة يعتمد -في بعض جوانبه- على فهم المعنى الذي يحدّده السياق، ووجد (التضمين) في الأفعال؛ حيث يستخدم فعل في معنى فعل آخر، وغير ذلك ممّا يعتمد في تحليله على فهم سياقه. وليس في هذا لبس أو غموض؛ لأنّ الاستخدام اللغويّ في السياق يكشف عن هذه الجوانب كلّها كشفاً واضحاً بتقديم وسائل الترابط الخاصة بأجزاء التركيب في بناء الجملة.^(٣)

وقد يشنّبه التركيب في صورته مع أخرى في النطق ولكن يفرق بينهما انتماء كلّ منهما إلى نموذج مختلف عن الآخر، وهذا النموذج يسمّى: (البنية الأساسية).^(٤)

والجملة عندما تطرّد على النسق المألوف قد لا تلفت الانتباه ولا تستدعي التأمل، ولكنّها عندما تكسر البناء الشائع، وتؤثر عليه بناءً آخر، تحتاج إلى أناةٍ وريثٍ وتوقّفٍ للتساؤل عن هذا الخروج وسرّه؛ ومن ثمّ فلا بدّ من ربط كلّ تعبير بسياقه حتّى يتّضح وجه الخروج عن المألوف.^(٥)

(١) انظر: مبادئ اللسانيات، د/ أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، سورية، ط٢، ١٩٩٩م، ص٢٩٥.

(٢) انظر: بناء الجملة العربية، ص١٠.

(٣) انظر: بناء الجملة العربية، ص١١.

(٤) انظر: بناء الجملة العربية، ص١٢.

(٥) انظر: بناء الجملة العربية، ص٤٦.

وهكذا يمكن ربط كل جملة خرجت عن الأطراد بالموقف الذي ترد فيه، وبسياقها الذي يطلبها على النحو الذي جاءت به، وينظر إليها على أنها شوارد نددت عن سمت العام لنظام الجملة.^(١)

وقد بين سدنة الفكر اللساني الحديث أن من القواعد التحويلية: (الزيادة أو الإقحام)؛ فهي أحد عناصر المنهج التوليدي التحويلي في بناء الجملة: ويقصد بالزيادة الكلمات التي تدخل على التركيبات النظمية أو على التراكيب الجمليّة التي لا تدلّ على معنى في العمق وإنما تفيّد وظيفة تركيبية، ومنها حروف الجرّ الزائدة، وبعبارة أخرى هي عنصر من عناصر التحويل وما يضاف للجملة النواة (التوليدية الأصلية) من الكلمات، يعبر عنه النحاة بالفضلات أو التتمّات أو القيد عند البلاغيين، وهي تضاف لتحقيق زيادة في المعنى؛ حيث إنّها تضيف فائدة تركيبية، كالتوكيد أو الفرق أو قوّة الربط أو غير ذلك.^(٢)

فقد ميّز تشومسكي في النظرية التحويلية (المنهج التوليدي التحويلي)

بين:

١- الأداء اللغويّ Performance أو البنية السطحية للكلام، أو التركيب السطحيّ، أو التفسير الصوتيّ للغة، وهو الاستعمال الآتي المنطوق للغة ضمن سياق معيّن.

٢- الكفاية اللغوية أو الكفاءة التحتيّة Competence أو البنية العميقة للكلام، وهي المعرفة الضمنية باللغة، أي التي تمثّل الدلالة لهذه

(١) انظر: بناء الجملة العربية، ص ٤٨، ٤٩.

(٢) انظر: النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، د/ عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م، ص ٥٢، ٥٣، وبنية الجملة العربية، ص ١٤٠، ١٤١.

اللغة^(١)، وهذه البنية تعدُّ النواة الأساسية لفهم الجملة وتحديد معناها الدلالي^(٢)؛ فهي أساس البنية السطحية^(٣).

ومن ثمَّ فمن المؤكَّد أنَّ المعنى محورٌ مهمٌّ، وركيزة أساسية في النظرية التحليلية العربية والغربية، وقد قُسمت القواعد التحليلية إلى أربعة مستويات:

الأول: القواعد الأساسية وهي تتعلَّق بالتركيب الأساسي، والقوانين المستعملة هنا تسمَّى: (القوانين الأساسية، أو قوانين التركيب الباطني).

الثاني: يتعلَّق بالمفردات اللغوية التي يمكن أن تحلَّ محلَّ عناصر التركيب الأساسي والقوانين المستعملة هنا تسمَّى (القوانين المفرداتية).

الثالث: يتعلَّق بطرق تحويل التراكيب الأساسية أو الباطنية (العميقة) إلى تراكيب ظاهرية سطحية، والقوانين التي تنظم قواعد التحويل تسمَّى (القوانين التحليلية).

الرابع: يتعلَّق بإعطاء التراكيب الظاهرية شكلها النهائي الصرفي أو الكتابي، والقوانين المتعلقة بهذا المستوى هي (قوانين مورفيمية صوتية)^(٤).

(١) انظر: بنية الجملة العربية، ص ١٢٠، والدرس النحوي في القرن العشرين، ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) انظر: بنية الجملة العربية، ص ١٢٢.

(٣) انظر: الألفية التوليدية والتحليلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، د/ ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٨٦م، ص ٧، والدرس النحوي في القرن العشرين، ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٤) انظر: الدرس النحوي في القرن العشرين، ص ٢٤٣.

والقواعد التحويلية هي القواعد القادرة على وصف اللغة وتفسير معطياتها، وهي تعتمد في المقام الأول على تطبيق قواعد تركيب أركان الجملة، ثم تجرى عليها تحولات إجبارية أو اختيارية، وهذه القواعد تبين الكيفية التي يتم الانتقال بها من المستوى المجرد للبنية العميقة إلى مستوى آخر هو الشكل النهائي للجملة في البنية السطحية^(١).

وتنقسم طرائق التحليل عند تشومسكي إلى ثلاث مراحل:

١- مرحلة القواعد النحوية المحدودة: تقوم على مبدأ اختيار العناصر طولياً؛ بحيث يؤدي كل عنصر إلى اختيار العنصر الآخر.

٢- مرحلة قواعد تركيب أركان الجملة: تقوم هذه المرحلة على التحليل الشجري لمكونات التركيب مع تحديد الكلمات التي يتكون منها الجملة.

٣- مرحلة النحو التحويلي: تتكون هذه المرحلة من مجموعة القواعد التحويلية، بالإضافة إلى مجموعة من القواعد النحوية لتركيب أركان الجملة^(٢).

فـ(التحويل) في النظرية التحويلية هو تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر... وهو وصف العلاقة بين التركيب الباطني أو البنية العميقة **Deep structure** والتركيب الظاهري أو البنية السطحية **Surface structure** والعلاقة بين التركيبين تشبه عملية كيمائية يعطي فيها التركيب الباطني المعنى الأساسي للجملة، ويتوقف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن تصبح تركيباً ظاهرياً^(٣).

(١) انظر: مبادئ اللسانيات، ص ٢٦٢.

(٢) انظر: درس النحو في القرن العشرين، ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٣) انظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م، ص ١٢، ١٣.

والمكوّن التركيبي يتكوّن من مكوّنين، أوّلهما: المكوّن الأساسي (البنية العميقة) وهو المسؤول عن المكوّن الدلاليّ، وآخرهما: المكوّن التحويليّ (البنية السطحيّة).^(١)

و(الباء) الجارّة في اللغة العربيّة ضربان: زائدة وغير زائدة^(٢)، فالزائدة تدلّ على التوكيد، وزيادتها في ستّة مواضع: الفاعل، والمفعول به، والمبتدأ، والخبر، والحال المنفيّ عاملها، والتوكيد بالنفس والعين.^(٣)

وزيادة هذه الباء للتوكيد في الفاعل: واجبة أو لازمة، وغالبة أو جائزة في الاختيار، وضرورة. فالواجبة في أسلوب التعجب (أفعل)، نحو: أحسنّ بزيدٍ؛ لأنّ الأصل في قول الجمهور: أحسنَ زيدٌ؛ أي: صار ذا حُسنٍ، ثمّ غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحًا للفظ، وأمّا إذا قيل إنّ أمر لفظًا ومعنى، وضمير المخاطب مستتر فيه؛ فالباء معدّية كما في: (امرر بزيدٍ). والزيادة الغالبة في فاعل (كفى) بمعنى (حسب)، ويوجبها قولهم: (كفى بهند)، بترك التاء، فإن احتجّ بالفاصل فهو مجوّز لا موجب؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ رَاقَةٍ﴾ الأنعام: ٥٩، وقوله: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ فصلت: ٤٧، فلم تتصل تاء التانيث رغم وجود التاء؛ وذلك دليل على أنّها زائدة؛ لأنّها لم يعتدّ بها كفاصل بين الفعل والفاعل، وأمّا زيادتها للضرورة ففي نحو قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد^(٤)

(١) انظر: الأسنوية التوليدية والتحويلية، ص ١٦، ١٧.
(٢) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تح: د/ فخر الدين قباوة، وأ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٢، ص ٣٦.
(٣) انظر: مغني اللبيب، ١٤٦/٢، ١٦٠، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٧.
(٤) البيت من البسيط، وهو دون نسبة في خزنة الأدب، ٣٥٩/٨، والمفصل في صنعة الإعراب، ٥٣٢، ومعاني القرآن، للفراء، ١٨٧/٢، وحاشية الصبّان، ١٠٣/١ والبحر المحيط، ٢٣٦/٦.

فزاد الباء في (بما)؛ للضرورة الشعرية؛ وهذه مسالكها الثلاثة مع
الفاعل. (١)

وقد وردت الباء في بعض الآيات القرآنية زائدة مجردة عن معانيها
الأصلية؛ ولكن هذا التجرد لا يعني أنها مجردة من كل معنى، وخالية من كل
فائدة؛ لأنه لا يمكن أن تقع كلمة في فصيح الكلام حشواً أو لغواً خالية من
كل معنى، ومحال أن يكون شيء من ذلك في القرآن. (٢)

فهذه الكلمة قد دخلها الإعراب، والإعراب هو الدلالة المعنوية التي
تأتي من محتوى الألفاظ المعالجة معالجة لغوية تكشف بها عن المعاني. (٣)

يتضح مما سبق أن إطالة بناء الجملة في هذا البحث من قبيل الزيادة
الغالبية؛ إذ طال التركيب القرآني بالاستغناء بمركب الجار (الباء) غير الأصلي
ومجروره عن الفاعل المرفوع، وهو من باب الاستغناء الغالب أو الجائز لا
اللازم، من هذه الزيادة الجائزة زيادتها في فاعل (كفى)؛^(٤) نتيجة الإطالة
الإسنادية في التركيب، وقد ورد هذا النمط كثيراً في القرآن. [الباء + الاسم
المجرور = الفاعل]

(١) انظر: معني اللبيب، ١٤٨/٢، ١٤٩، والجنى الداني، ص ٤٨ - ٥٠.

(٢) انظر: القول في الباء التي تزداد في فصيح الكلام وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم، د/ الشيخ عبد
الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٣ مارس ١٩٧٣م، ص ٢٦.

(٣) انظر: صور الإعراب ودلالاته، د/ صابر أبو بكر أبو السعود، دن، ط ١، ١٩٧٩م، ص ٤٦، ٥٠.

(٤) انظر: ما فات الإنصاف، ص ٧٣.

قال تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ النساء: ٦

في فاعل (كفى) وجهان: الأول: هو لفظ الجلالة (الله)، والباء زائدة على سبيل الجواز لا اللزوم، وهذا مذهب الجمهور^(١)؛ وقد دخلت الباء لتدل على معنى الأمر؛ إذ التقدير: اكتف بالله^(٢).

فالباء الزائدة في فاعل (كفى) مسوِّغ أو قرينة تدل على معنى الأمر المقصود في الآية، ولولا وجود هذه القرينة ما فهم معنى الأمر المقصود بالكلام الخبري.

فالفعل (كفى) يتعدى إلى مفعولين، وقد حذفنا هنا، والتقدير: كفاك الله شرهم، ونحو ذلك، وقوله: (حسيباً) حال؛ والدليل على ذلك قوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ البقرة: ١٣٧؛ لفظ الجلالة (الله) فاعل، والكاف مفعول به أول، والهاء مفعول به ثانٍ^(٣).
ومن ثم ففي الآية بنيتان:

- البنية السطحية: (كفى بالله) = الفعل + الفاعل المركب [الباء والمجرور].
- البنية العميقة: (كفى الله) = الفعل + الفاعل المفرد المرفوع.

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، د.ت، ٣٣٢/٢، وتفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل حمودة والشيخ علي معوض، شارك في تحقيقه: د/ زكريا عبد المجيد النوتي وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ١٨٢/٣.

(٢) انظر: التبيان، ٣٣٢/٢، والبحر المحيط، ١٤/٦.

(٣) انظر: التبيان، ٣٣٢/٢.

فالتركيب في بنيته السطحية محوّل عن بنية عميقة بواسطة أحد عناصر التحويل (الزيادة)؛ فطال بناء الجملة (إطالة إسنادية ماضوية)؛ لدلالة معينة اقتضاها السياق.

والوجه الثاني: فاعل (كفى) مضمّر؛ أي ضمير يعود على الاكتفاء؛ والتقدير: كفى هو، أي: كفى الاكتفاء بالله، وعلى هذا التقدير الباء ليست بزائدة، و(بالله) على هذا في موضع نصب مفعولاً به^(١)، ويتعلّق إذ ذاك بالفاعل المضمّر، وهذا الوجه لا يسوغ إلاّ على مذهب الكوفيّين؛ حيث يجيزون إعمال المصدر المضمّر أو المحذوف، كإعمال الظاهر، وهذا عند البصريّين لا يجوز؛ أي لا يجوز حذف الفاعل، وحذف المصدر وإبقاء معموله إلاّ في ضرورة الشعر.^(٢)

وذهب ابن عيسى إلى أنّ الباء دخلت في: (كفى بالله)؛ لأنّه كان يتّصل اتّصال الفاعل، وبدخول الباء اتّصل اتّصال المضاف واتّصال الفاعل معاً؛ لأنّ الكفاية منه ليست كالكفاية من غيره، فضوعف لفظها لمضاعفة معناها، وهذا عند أبي حيّان: كلام يحتاج إلى تأويل^(٣)، رغم موافقته مع ما أصّل له ابن جني، وهو ما بيّنه الفكر اللغويّ الحديث بأنّ كلّ زيادة في المبنى ينتج عنها زيادة في المعنى، أو تكثير اللفظ بتجاوز حرف الجرّ الأصلي مع مجروره ينتج عنه تكثير في المعنى.

(١) انظر: التبيان، ٣٣٢/٢، والبحر المحيط، ١٨٢/٣، ١٤/٦.

(٢) انظر: البحر المحيط، ١٨٢/٣، ٢٧٢.

(٣) انظر: البحر المحيط، ٢٧٢/٣.

فالإطالة الإسنادية بالاستغناء بمركب الجار غير الأصلي ومجروره عن الفاعل المرفوع مع الفعل (كفى) في القرآن، فتح باباً لإنتاج المعاني؛ لبيان أن الاكتفاء بالله يختلف عن الاكتفاء بغيره.

ومن ذلك -أيضاً- قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ النساء: ٤٥

المعنى: من كان الله وليه ونصيره فلا يبالي بالأعداء؛ فنقوا بولايته ونصرته دونهم، ولا تبالوا بهم، فهو ينصركم عليهم ويكفيكم مكرهم، والباء في قوله: (بالله) زائدة؛ وزيادتها في فاعل (كفى)، وفاعل (يكفي) مطردة^(١)، أو غالبية.

ومن ثم فقولته: (بالله) في موضع رفع على تقدير زيادة الخافض؛ أي: كفى الله، وفائدة زيادته تبين معنى الأمر في لفظ الخبر؛ أي: اكتفوا بالله، والباء تدلُّ على المراد من ذلك؛ أي: المراد بالله.^(٢)

ففي الكلام بنيتان حدث بينهما تحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية لدلالة سياقية، هي تحويل الكلام الخبري إلى معنى الأمر، من خلال أحد عناصر التحويل، وهو الزيادة بالاستغناء بمركب الجار غير الأصلي ومجروره عن الفاعل المرفوع، فنتج عن ذلك إطالة إسنادية ماضوية:

- البنية السطحية: (وكفى بالله) = الفعل + الفاعل المركب [الباء والمجرور].

- البنية العميقة: (كفى الله) = الفعل + الفاعل المفرد المرفوع.

(١) انظر: البحر المحيط، ٢٧٢/٣.

(٢) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠١م، ٦١/٢.

ومن ذلك قوله: ﴿وَكَفَىٰ بَرِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَيْرًا بَصِيرًا﴾ (الإسراء: ١٧)

الباء في: (برِّك) زائدة، والتقدير: وكفى ربُّك، وهذه الباء تجئ غالباً في المدح أو الذم، وكأنَّها تعطي معنى: اكتفِ برِّك^(١)؛ أي للدلالة على الأمر في الكلام الخبري.

ففي الكلام بنيتان حدث بينهما تحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية لدلالة مقتضاة من السياق، من خلال أحد عناصر التحويل، وهو الزيادة والتوسعة التركيبية بالاستغناء بمركب حرف الجر غير الأصلي ومجروره عن الفاعل المرفوع:

- البنية السطحية: (وكفى برِّك) = الفعل + الفاعل المركب [الباء والمجرور].

- البنية العميقة: (كفى ربُّك) = الفعل + الفاعل المفرد المرفوع.

ومن الإطالة الإسنادية المضارعية الاستغناء بالجار غير الأصلي ومجروره عن الفاعل المرفوع، قوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (ص: ٥٣) فصلت: ٥٣

الفاعل قوله: (برِّك)، والباء زائدة للتأكيد، والمفعول محذوف، والمعنى: أو لم يكفك ربُّك، أو (أو لم يكفهم ربُّك)^(٢)، والتوكيد هو معنى الباء الزائدة (غير الأصلية)^(٣).

(١) انظر: المحرر الوجيز، ٤٤٥/٣.

(٢) انظر: المحرر الوجيز، ٢٤/٥، والتبيان، ص ١١٢٩، والبحر المحيط، ٤٨٣/٧.

(٣) انظر: شرح الأشموني، ٢٩٤/٢.

ففي الكلام بنيتان حدث بينهما تحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية لدلالة اقتضاها السياق:

- البنية السطحية: (أو لم يكف برُبِّك) = الفعل المضارع + الفاعل المركب [الباء والمجرور].

- البنية العميقة: (أو لم يكف ربُّك) = الفعل المضارع + الفاعل المفرد المرفوع.

ومن أحكام الفاعل أنه قد يُجرّ لفظاً بـ(من، أو الباء) الزائدين، ويقتضي حينئذٍ الرفع على محله؛ فيجوز في تابعه الجرُّ حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل، نحو: ما جاءني من رجلٍ كريمٍ، وكريمٍ، وما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٍ، وامرأةٍ؛ فإن كان المعطوف معرفة تعيّن رفعه، نحو: ما جاءني من عبدٍ ولا زيدٍ؛ لأنّ من شرط جرّ الفاعل بـ(من) أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه.^(١)

وهذه الزيادة تؤثر في إعراب ما يليها؛ فجملة: (أنه على كل شيءٍ شهيد) في موضع البدل من الفاعل؛ فتحتمل أن تكون في موضع رفع على البدل من الموضع؛ إذ التقدير: أو لم يكفك ربُّك، وتحتمل أن تكون في موضع خفض على البدل من اللفظ، وهذا كله بدل الاشتمال، ويصح أن تكون في موضع نصب على إسقاط حرف الجر؛ أي: لأنه على كل شيءٍ شهيد.^(٢)

أستنتج ممّا سبق أنّ الإطالة الإسنادية الماضوية والمضارعية في بناء الجملة نتيجة التحويل بزيادة حرف الجرّ (الباء) غير الأصلي؛ الذي نتج

(١) انظر: شرح الأشموني، ١/١٦٨، ١٦٩.

(٢) انظر: المحرر الوجيز، ٥/٢٤، والتبيان، ص ١١٢٩.

عنه تمدد تركيبياً؛ إذ يستغني الموضع القرآني بمركب الجارّ غير الأصلي مع مجروره عن الفاعل المفرد المعين المرفوع؛ ويتحوّل الكلام من البنية الأساسية العميقة (فعل + فاعل مرفوع) إلى بنية سطحية [فعل + (مركب الجارّ غير الأصلي ومجروره)]؛ وذلك لدلالة التأكيد في هذه المواضع التي كان فيها الفاعل لفظ الجلالة (الله / ربك)؛ وللتخصيص عن طريق بيان أن الاكتفاء بالله له سمت لغويّ خاص به، فلا يضارعه اكتفاء آخر.

٢- دلالة الإطالة بالاستغناء بمركب (من غير الأصلي ومجروره) عن الفاعل:

يكون حرف الجرّ (من) زائداً للتوكيد؛ فيدخل على ما هو متعين من الكلام، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، نحو قولهم: ما جاعني من أحد، وما كلمت من أحد، وكقوله: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ البقرة: ١٠٥، (من) زائدة للتوكيد في قوله: (من خير)؛ أي: يُنزل عليكم خيراً، وكذلك: ما ضربت من رجل؛ أي: ما ضربت رجلاً، فهذا موضع زيادتها، إلا أنه موضع دلّت فيه على أنه للنكرات دون المعارف؛ ألا ترى أنك تقول: ما جاعني من أحد، وما جاعني من رجل، ولا تقول: ما جاعني من عبد الله؛ لأنّ المعرف لا يقع في هذا الموضع؛ لأنه شيء قد عرف بعينه. ألا ترى أنك تقول: عشرون درهماً، ولا تقول: عشرون الدراهم.^(١) فميّز النكرة؛ بينما المعرفة مميّز بذاته فلا يصح تمييزه.

ولم يشترط الأخفش الكسائي وهشام أن تسبق النكرة بنفي أو شبهه؛ فأجازوا زيادتها دون شرط أو قيد، فهي تزداد عندهم في النفي والإيجاب ومع

(١) انظر: الأصول في النحو، ١/٤١٠.

النكرة والمعرفة لصحة سماع ذلك؛ واستدلوا على زيادتها في الموجب بما حكاه البغداديون من قول العرب: (قد كان من مطر). كما أنهم استدلوا بجواز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة، بقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (٧٧) البقرة: ٢٧١، وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَنْبِيَاءِ﴾ (٣٤)، وقوله: ﴿يُحَوِّنُ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ (٣١) الكهف: ٣١، وقوله: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (٣١) الأحقاف: ٣١، وغيرها. (١)

ففي الآيات السابقة طال بناء الجملة القرآنية أو التركيب القرآني من خلال مركب الجار غير الأصلي (من) ومجروره، مستغنياً عن الفاعل المرفوع تارة، وعن المفعول به المنصوب تارة أخرى، وهذه سمة أسلوبية لغوية تختلف عن المعيار اللغوي الأسلوبية.

وخرج البصريون (من) في الآيات التي استدل بها الأخفش والكسائي وهشام، على أنها للتبعيض^(٢)، ولكن هذا يعد ضرباً من المقاييس المتحجرة والمعيارية الصارخة التي تشبث بها البصريون في بعض الأحيان؛ خشية الخروج عما اطردهم من قواعد؛ فوضعوا شروطاً للزيادة، أما الكوفيون فهم لغويون ووصفيون.

من أجل ذلك؛ قال الدكتور تمام حسان: "لجأ النحاة إلى تقديس القواعد، بعد أن كانت خاضعة للنص وأصبحت عباراتهم تبدو فيها المعيارية الصارخة".^(٣)

(١) انظر: شرح الأشموني، ٢/٢٨٧، ٢٨٨، ومغني اللبيب، ٤/ ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، والجنى الداني، ص ٣٢٠.

(٢) انظر: ما فات الإنصاف، ص ١٢٨.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢٨.

وقد ورد ذلك في قوله: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ﴾ الأعراف: ٨٠

الجملة المنفية: (ما سبقكم بها من أحد) تدلُّ على أنهم هم أول من فعل هذه الفعلة القبيحة وأنهم مبتكروها، وللمبالغة زيدت (من) في قوله: (من أحد)؛ لتأكيد نفي الجنس.^(١) وهذه سمة أسلوبية لغوية غير المعيار اللغوي الأسلوبية الغالب.

وفي الكلام بنيتان؛ حدث بينهما تحويل بالزيادة فنتجت عنه إطالة إسنادية ماضوية؛ لتأكيد نفي الجنس:

- البنية السطحية: (ما سبقكم بها من أحد) = الفعل + الفاعل المركب [من والمجرور].

- البنية العميقة: (ما سبقكم بها أحد) = الفعل + الفاعل المفرد المرفوع.

ومن ذلك قوله: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ الأنعام: ٤

قوله: (من آية) في موضع رفع على الفاعلية للفعل: (تأتي) بعد (من) الزائدة^(٢) و(من) الزائدة هذه، هي التي تدخل على الأجناس بعد النفي، فكأنها تستغرق الجنس.^(٣)

ومعنى (من) الزائدة، أن ما بعدها معمول لما قبلها؛ أي: فاعل بقوله: (تأتيهم)، فإذا كانت النكرة بعدها ممّا لا يستعمل إلا في النفي العام كانت

(١) انظر: البحر المحيط، ٤/٣٣٦.

(٢) انظر: التبيان، ص ٤٨٠.

(٣) انظر: المحرر الوجيز، ٢/٢٦٨.

(من) لتأكيد الاستغراق، نحو: (ما في الدار من أحدٍ)، أمّا إذا كانت ممّا يجوز أن يراد بها الاستغراق ويجوز أن يراد بها نفي الوحدة، أو نفي الكمال، كانت (من) دالّة على الاستغراق، نحو: (ما قام من رجلٍ).^(١) وفي الكلام بنيتان:

- البنية السطحية: (وما تأتيهم من آيةٍ) = الفعل + الفاعل المركّب [من والمجرور].

- البنية العميقة: (وما تأتيهم آيةٌ) = الفعل + الفاعل المفرد المرفوع.

وقد تحوّل التركيب من بنيته العميقة إلى البنية السطحية الظاهرة في الآية عن طريق زيادة حرف الجرّ غير الأصلي؛ فنتج عن هذه الزيادة إطالة إسناديّة مضارعيّة بالاستغناء بمركّب الجارّ غير الأصلي ومجروره عن الفاعل المعين المفرد المرفوع؛ لمعنى مقصود هو استغراق الجنس.

ومن ذلك أيضاً قوله: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ الأنعام: ٥٩

قوله: (من ورقةٍ) في محلّ رفع على الفاعليّة^(٢)؛ إذ جاء حرف الجرّ (من) زائداً؛ لاستغراق جنس الورقة، وهو على حقيقته في ورق النبات.^(٣) وفي الكلام بنيتان، حدث بينهما تحويل بالزيادة؛ لاستغراق الجنس؛ فنتج عن ذلك إطالة إسناديّة مضارعيّة:

(١) انظر: البحر المحيط، ٧٨/٤، ٧٩.

(٢) انظر: معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٥٢١٥)، تح: د/ هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م، ٣٠١/١، والتبيان، ص ٥٠٢.

(٣) انظر: المحرر الوجيز، ٢٩٩/٢، والبحر المحيط، ١٤٩/٤.

- البنية السطحية: (وما تسقط من ورقة) = الفعل + الفاعل المفرد المرفوع [من
والمجرور].

- البنية العميقة: (وما تسقط ورقة) = الفعل + الفاعل المفرد المرفوع.

ومن ذلك قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ ﴿٤٤﴾ فاطر: ٤٤

(من) في قوله: (من شيء) زائدة مؤكدة^(١)؛ أي: (شيء)، و(من) لاستغراق الأشياء؛ إنه كان عليماً قديراً؛ فبعلمه وقدرته هو يعلم جميع الأشياء ودن غياب أو تعذر.^(٢)

أستنتج من الآيات السابقة إطالة بناء الجملة الفعلية الماضوية والمضارعية، من خلال أحد عناصر التحويل وهو الزيادة؛ بالاستغناء بمركب الجارّ (من غير الأصلي ومجروره) عن الفاعل المفرد المرفوع؛ وذلك لدالتين، الأولى: تأكيد نفي الجنس أو تأكيد الاستغراق مع المذكر الدالّ على العموم: (من أحد)، والثانية: استغراق الجنس في كلّ ممّا يلي: (ما تأتئهم من آية)، و(وما تسقط من ورقة)، و(ما تسبق من أمة)، و(وما كان الله ليعجزه من شيء).

فالبنية العميقة في ذلك كلّها: (الفعل + الفاعل المفرد المرفوع)، ولكنّ هذه البنية الأساسية تحوّلت بالزيادة إلى بنية سطحية: (الفعل + تركيب الجارّ غير الأصلي مع مجروره)؛ ممّا يبيّن إطالة التركيب وامتداده بزيادة الجارّ غير الأصلي، فينتج عن هذه الزيادة في المبنى زيادة في المعنى في هذه المواضع القرآنية، اقتضاها السياق.

(١) انظر: المحرر الوجيز، ٤/٤٤٤.

(٢) انظر: البحر المحيط، ٧/٣٠٦.

ثانياً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن المبتدأ:

يعدُّ هذا الاستغناء نوعاً من الإطالة الإسنادية في الجملة الاسمية؛ إذ يتوسَّع التركيب بالاستغناء بحرف الجرِّ غير الأصلي (من - الباء) ومجروره عن المبتدأ المرفوع لدلالات مقصودة في سياقاتها.

١- دلالة الإطالة بالاستغناء بمركب (الباء غير الأصلي ومجروره)

عن المبتدأ:

من معاني الباء التأكيد، وقد زيدت للتأكيد في المبتدأ في كلام العرب،

نحو قولهم: (بحسبِكِ درهمٌ)، و(وخرجت فإذا بزيدٍ)....^(١)

وقد وردت الإطالة الإسنادية الاسمية في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْهُ

وَيُبْصِرُونَ ﴿٥﴾ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴿٦﴾﴾ القلم: ٥ - ٦

الظاهر تعلق (بأييكم المفتون) بما قبله، وهو قول الجمهور، ويرى

المازني أنَّ الكلام تمَّ عند: (ويبصرون)، ثمَّ استأنف: (بأييكم المفتون)؛

فيكون: (بأييكم المفتون) استفهاماً يراد به الترداد بين أمرين، ومعلوم نفي

الحكم عن أحدهما، ويعينه الوجود وهو المؤمن ليس بمفتون، ولا به

فتون.^(٢)

وأما الباء فقد خرَّجها أبو عبيدة معمر وقتادة على الزيادة، والمعنى

المراد عند الأخفش: أييكم المفتون؟^(٣)، وزيدت الباء في المبتدأ كما زيدت

في: (بحسبِكِ درهمٌ)؛ أي: حسبِكِ درهمٌ.^(٤) ومن ثمَّ ففي الآية بنيتان:

(١) انظر: الخصائص، ٢٨٢/٢، ومغني اللبيب، ١٦٧/٢، ١٦٨، وما فات الإنصاف، ص ٧٥، وشرح

الأشموني، ٢٩٤/٢، والأصول في النحو، ١٣/١.

(٢) انظر: البحر المحيط، ٣٠٣/٨.

(٣) انظر: معاني القرآن، للأخفش، ٥٤٧/٢، والمحرر الوجيز، ٣٤٦/٥.

(٤) انظر: البحر المحيط، ٣٠٣/٨.

- البنية السطحية: (بأيكم المفتون) = (مركب (الباء ومجروره) + الخبر.
- البنية العميقة: (أيكم المفتون) = المبتدأ المفرد المرفوع + الخبر.
وقد حدث تحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق
أحد عناصر التحويل وهو زيادة حرف الجر غير الأصلي (الباء)؛ ففتح عن
هذا التحويل إطالة في العناصر الإسنادية في الجملة الاسمية وهو المبتدأ،
وامتداد في بناء الجملة من خلال الاستغناء بمركب الجار غير الأصلي
ومجروره عن المبتدأ المفرد المرفوع؛ للتأكيد.

وذهب الحسن والضحاك إلى أن الباء ليست بزائدة، والمفتون بمعنى
الفتنة؛ فيكون المعنى: بأيكم هي الفتنة، والفساد الذي سمّوه جنوناً؛ وذلك
كقول العرب: ما له معقول؛ أي: ما له عقل، وكقولهم: أقبل ميسوره ودع
معسوره.^(١)

والباء عند مجاهد والفرّاء بمعنى (في)؛ أي: في أي فريق منكم النوع
المفتون، وقد حسّن القاضي أبو محمد هذا القول؛ لأنه قليل التكلف، ولأنّ
هذا المعنى يتوصّل إليه بـ(في) وبالباء أيضاً، وقرأ ابن عجلة (في أيكم
المفتون).^(٢)

ومن ثمّ فقوله: (بأيكم المفتون) فيه أوجه: أحدها: الباء زائدة.
والثاني: المفتون مصدر، مثل الميسور؛ أي بأيكم الفتون؛ أي الجنون.
والثالث: هي بمعنى (في)....^(٣)

(١) انظر: المحرر الوجيز، ٣٤٦/٥، والبحر المحيط، ٣٠٣/٨.

(٢) انظر: المحرر الوجيز، ٣٤٦/٥، ٣٤٧.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ١٢٣٤.

٢- دلالة الإطالة بالاستغناء بمركب (من غير الأصلي ومجروره) عن المبتدأ:
ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ
الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ آل عمران: ١٥٤

روي في تفسير هذه الآية: أنه قيل لعبد الله بن أبي بن سلول: قتل
بنو الخزرج؛ فقال: (وهل لنا من الأمر من شيء؟) يريد أن الرأي ليس لنا،
ولو كان لنا منه شيء لسمع من رأينا فلم يخرج فلم يقتل أحد منا، وهذا
منهم قول بأجلين، كأن كلامهم يحتمل الكفر والنفاق؛ على معنى: ليس لنا
من أمر الله شيء، ولا نحن على حق في اتباع محمد. لكن يضعف هذا
التأويل أن الرد عليهم إنما جاء على أن كلامهم في معنى سوء الرأي في
الخروج، وأنه لو لم يخرج لم يقتل أحد. (١)

وعلى المعنى السابق يكون الاستفهام معناه النفي، و(من) للتوكيد،
ولمَّا أكَّد كلامهم بزيادة (من) في قوله: (من شيء) جاء الكلام مؤكِّدًا
بـ(إن)، وبولغ في توكيد العموم بقوله: (كله لله) فكان الجواب أبلغ، والذي
يظهر أنه استفهام باقٍ على حقيقته؛ أنهم أجيبوا بقوله: (قل إن الأمر كله
لله)، ولو كان معناه النفي لم يجابوا بذلك؛ لأن من نفى عن نفسه أن يكون
له شيء من الأمر لا يجاب بذلك؛ إلا إن قدر مع جملة النفي جملة ثبوتية
لغيرهم، فالمعنى: ليس لنا من الأمر من شيء، بل لغيرنا ممن حملنا على
الخروج، وأكرهنا عليه؛ فيمكن أن يكون ذلك جوابًا لهذا المقدر. (٢)

(١) انظر: المحرر الوجيز، ١/٥٢٨.

(٢) انظر: البحر المحيط، ٣/٩٤، ٩٥.

فظاهر قوله: (هل لنا من الأمر من شيء) الاستفهام، فقيل: سألوا الرسول -صلى الله عليه وسلم- هل لهم معاشر المسلمين من النصر والظهور على العدو شيء أو نصيب؛ فأجيبوا: (قل إن الأمر كله لله)، وهو النصر والغلبة، قال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ المجادلة: ٢١، وقال أيضاً: ﴿وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ الصافات: ١٧٣، وقيل: المعنى ليس النصر لنا، بل هو للمشركين. (١)

مما سبق يتبين أنّ (من) في قوله: (من شيء) زائد مؤكدة، وقوله: (شيء) مرفوع محلاً على الابتداء. (٢) فيكون في الكلام بنيتان:

- البنية السطحية: (هل لنا من الأمر من شيء) = استفهام + خبر
شبه جملة مقدّم + شبه جملة (نعت) + مركب (الجار غير الأصلي من +
مجروره).

- البنية العميقة: (هل لنا من الأمر شيء) = استفهام + خبر شبه
جملة مقدّم + شبه جملة (نعت) + مبتدأ مؤخر مفرد مرفوع.

وهذه البنية السطحية محوّلة عن البنية العميقة عن طريق أحد عناصر التحويل وهو الزيادة؛ فنتج عن ذلك التحويل إطالة إسنادية اسمية في بناء الجملة نتيجة الاستغناء بمركب الجار غير الأصلي ومجروره عن المبتدأ المفرد المرفوع لوروده في سياق الاستفهام بـ(هل)، ودلالته التوكيد؛ ولذلك أكد بـ(إنّ) بعدها.

(١) انظر: البحر المحيط، ٩٤/٣، ٩٥.

(٢) انظر: التبيان، ص ٣٠٣، والبحر المحيط، ٩٤/٣، ٩٥.

ومثل ذلك قوله: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ (الأنعام: ١٤٨)

(من) في قوله: (من علم) زائدة مؤكّدة؛ وجاءت زائدة؛ لأنّ الاستفهام داخل في غير الواجب^(١)؛ ومن ثمّ فقوله: (معلم) مرفوع محلاً على الابتداء وشبه الجملة قبله (عندكم) خبر مقدّم.

وقد تكون الباء زائدة في هذا السياق الاستنكاري؛ للدلالة على أنّهم لا يملكون علماً، ولا بعض العلم القليل؛ ولذلك جاء بها في هذا الموضع وفي هذا السياق مغايرة له عن المواضع الأخرى؛ لتقليل شأنهم، وبيان أنّهم لا يملكون من العلم شيئاً قليلاً.

ومن ذلك -أيضاً- قوله تعالى: ﴿هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَآ رَزَقْنَاكُمْ﴾ (الروم: ٢٨)

حرف الجرّ (من) في قوله: (من شركاء) زائد لتأكيد الاستفهام الجاري مجرى النفي؛ فالمعنى: ليس يرضى أحد منكم أن يشركه غيره في ماله وزوجته وما يختصُّ به حتى يكون مثله، فكيف ترضون شريكاً لله وهو ربُّ الأرباب، ومالك الأحرار والعبيد؟!^(٢)

وهذه الباء الزائدة تدلُّ على صغر حجم شركائهم إن كان لهم شركاء؛ فزيادة الباء في هذا الموضع وهذا السياق له دلالة تأكيدية تميزه عن غيره من المواضع.

(١) انظر: المحرر الوجيز، ٤٢/٣٦٠.

(٢) انظر: البحر المحيط، ٧/١٦٦.

والإطالة هنا إطالة إسنادية اسمية؛ للتوكيد، بالاستغناء بمركب الجارّ غير الأصلي ومجروره عن المبتدأ المفرد المرفوع؛ من خلال التحويل بالزيادة من البنية العميقة إلى البنية السطحية:

- البنية السطحية: (هل عندكم من علم) = استفهام + خبر مقدّم + مركب (الجارّ غير الأصلي ومجروره).

- البنية العميقة: (هل عندكم علم) = استفهام + خبر مقدّم + مبتدأ مؤخر مفرد مرفوع.

ونحو ذلك قوله: ﴿وَإِنَّ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ الإسراء: ٥٨

حرف الجرّ (من) في قوله: (من قرية) يفيد بيان الجنس، وقيل المراد الخصوص؛ والتقدير: وإن من قرية ظالمة.^(١)

زيادة الباء تبيّن أنّ الله سيهلك كلّ شيء قبل يوم القيامة، ولا ينحصر ذلك في المدن أو القرى الكبيرة فحسب؛ إنّما سيقع الإهلاك على كلّ شيء حتى القرى الصغيرة أو أشباه القرى؛ ودلّت زيادة الباء في هذا السياق على تأكيد الإهلاك العام دون استثناء.

وترد (من) لبيان الجنس عند من ثبت لها هذا المعنى؛ وهو أن يتقدّم قبلها ما يفهم منه إبهام ما، فتأتي (من) لبيان ما أريد بذلك الإبهام.^(٢)

وعند أبي حيّان: (إنّ) نافية و(من) زائدة في المبتدأ تدلّ على استغراق الجنس، والجملة بعد (إلا) في محلّ رفع خبر المبتدأ.^(٣)

(١) انظر: المحرر الوجيز، ٤٦٦/٣.

(٢) انظر: البحر المحيط، ٥٠/٦، ٥١.

(٣) انظر: البحر المحيط، ٥٠/٦.

قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ﴾ (٣٨) المائدة: ٧٣

تقع (من) لبيان الجنس كثيراً بعد (ما ومهما)^(١)؛ ففي الآية السابقة (من) زائدة، و(إله) في موضع مبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: وما للخلق إله إلا إله واحد.^(٢)

فمعناه: لا يكون إله في الوجود إلا متصفا بالوحدانية، وأكد ذلك بزيادة (من) الاستغراقية؛ أي تفيد استغراق الجنس، وقد حصر إلهيته في صفة الوحدانية، و(إله) رفع على البدل حملاً على الموضع من قوله: (إله)، وأجاز الكسائي إتباعه على اللفظ؛ لأنه يجيز زيادة (من) في الواجب، والتقدير: وما إله في الوجود إلا إله واحد؛ أي: موصوف بالوحدانية، لا ثاني له، وهو الله تعالى.^(٣)

قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أُمَّةٍ كَرِيمَةٍ﴾

الأنعام: ٣٨

وردت كلمة (دابة) هنا في سياق النفي مصحوبة بـ(من) التي تفيد استغراق الجنس؛ فهي عامة تشمل كل ما يدب فيندرَج فيها الطائر، فذكر الطائر بعد ذكر الدابة تخصيص بعد تعميم، وذكر بعض من كل، وصار من باب التجريد، كقوله: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ (١٨) البقرة: ٩٨؛ فذكر: (جبريل وميكال) بعد ذكر الملائكة.^(٤)

(١) انظر: مغني اللبيب، ٤/١٤٠، ١٤١.

(٢) انظر: التبيان، ص ٤٥٣.

(٣) انظر: البحر المحيط، ٣/٥٤٤.

(٤) انظر: البحر المحيط، ٤/١٢٤.

يتبين من الآيات السابقة زيادة الجارِّ غير الأصلي (مِن) في هذه
المواضع حسب ما يقتضيه سياقاتها؛ فينتج عن هذه الزيادة إطالة إسنادية
اسمية في بناء الجملة؛ نتيجة التحويل من البنية العميقة إلى البنية
السطحية؛ لدلالات مرادة تتمحور في التوكيد أو استغراق الجنس أو غير
ذلك.



ثالثاً: دلالة الإطالة بالاستغناء بمركّب (من غير الأصلي

ومجروره) عن اسم (كان):

ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا
لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ (المؤمنون: ٩٠ - ٩١)

نفي اتخاذ الولد وهو نفي استحالة، ونفي الشريك بقوله: (وما كان معه من إله)؛ أي: وما كان معه شريك في خلق العالم واختراعهم، ولا في غير ذلك مما يليق به من الصفات، فنفي الولد تنبيه على من قال الملائكة بنات الله، ونفي الشريك في الألوهية تنبيه على من قال الأصنام آلهة، ويحتمل أن يُراد به إبطال قول النصارى والثنوية، و(من ولد) و(من إله) نفي عام يفيد استغراق الجنس، ولهذا جاء: (إذا ذهب كل إله) ولم يأت التركيب: (إذا ذهب الإله).^(١)

ومن ثمّ اجتمعت زيادة (من) في المنصوب والمرفوع؛ فيجوز تقدير (كان) تامّة؛ لأنّ مرفوعها فاعل، ويجوز تقديرها ناقصة؛ لأنّ مرفوعها شبيهه بالفاعل، وأصله المبتدأ.^(٢)

فتمت إطالة غير إسنادية في قوله: (ما اتخذ الله من ولد) بالاستغناء بمركّب الجارّ غير الأصلي (من ومجروره) عن المفعول به المنصوب، وتمت إطالة إسنادية في قوله: (وما كان معه من إله) بالاستغناء بمركّب الجارّ غير الأصلي (من ومجروره) عن اسم كان المرفوع؛ ولهذا الإطالة قيمة معنوية تكمن في أنّ النفي العام في الموضعين يفيد استغراق الجنس، وهو جنس

(١) انظر: البحر المحيط، ٦/٣٨٦.

(٢) انظر: مغني اللبيب، ٤/١٦٧.

الولد في الموضع الأول؛ فهو -سبحانه- لم يلد ولم يولد، وجنس الإله في الموضع الثاني؛ فلا إله غيره، ويكون في الكلام بنيتان عميقة وسطحية حدث بينهما تحويل من العميقة إلى السطحية لدلالة معنية:

- البنية السطحية: ما اتخذ الله من ولدٍ وما كان معه من إلهٍ.
- البنية العميقة: ما اتخذ الله ولدًا وما كان معه إلهٌ.



رابعاً: دلالة الإطالة بالاستغناء بمركب (الباء غير الأصلي

ومجروره) عن خبر (ليس):

زيدت (الباء) في خبر المنفي توكيداً؛ نحو: ليس زيد بقائم، كما زيدت في: حسبك بزيد، وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (الرعد: ٤٣)؛ أي: كفى الله. (١)

وزيادة هذه (الباء) للتوكيد في الخبر قياسية وسماعية، فالقياسية زيادتها بكثرة في خبر (ليس)، وفي خبر (ما) العاملة عمل (ليس)؛ وذلك عند البصريين؛ لرفع توهم الإثبات، فالسامع قد لا يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين لتأكيد النفي، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر: ٣٦)، وقوله: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَجِيءَ الْمَوْتُ﴾ (القيامة: ٤٠)، وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ٧٤)، وقوله: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء: ١١٤)، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (هود: ١٢٣)، ولا خلاف على ذلك بين النحاة. (٢)

فعندما تقترن همزة الاستفهام بـ(ليس) يكثر اقتران الخبر بالباء، ولهذه الباء مزايا في التعبير القرآني. (٣)

وقول النحاة إنَّ الباء زائدة في خبر (ليس) وفي خبر (ما) ليس معناه أنه يمكن طرحها في التركيب الذي ترد فيه والاستغناء عنها. وليس في هذا

(١) انظر: شرح الأشموني، ٢/٢٩٤، والأصول في النحو، ١/٤١٣.

(٢) انظر: ما فات الإحصاف، ص ٧٤، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٣٢٤.

(٣) انظر: بناء الجملة العربية، ص ٢٩٤.

الاصطلاح أيضاً ما يوحي بعدم أهميتها، ممّا دفع بكثير من القدماء والمحدثين إلى أن يتحرّجوا من هذا المصطلح، عندما يتحدثون عن مثل هذه الباء وغيرها في القرآن، فيؤثروا أن يعبروا عن ذلك بأنها صلة تحرّجاً وتادّباً مع اللفظ القرآني. ولكن مراد النحويين بزيادة الباء في هذه المواضع أنّها زائدة على وظائف الجملة الأساسية، وهي وإن جرّت الاسم الذي بعدها ظاهراً لا تعيّر وظيفة هذا الاسم فيبقى له ما تقرّره له البنية الأساسية، فهي زائدة بهذا الأمر فحسب. وهذا لا ينفي أنّ لها معنى جزئياً تضيفه على الجملة التي تكون فيها وفقاً للمبدأ الذي يقرّر أنّ كلّ مبنى لا بدّ له من معنى في بناء الجملة.^(١)

ففائدة زيادة الباء في خبر (ليس)؛ التوكيد، والتوكيد هنا معناه تكرار الجملة مرّة ثانية، وهذا تخريج يتطابق مع أسلوب القرآن، ويؤدّي مدلولاً لا يؤدّي لو جرّد الخبر من حرف الباء، وهذا أسلوب اعتمد على الإيجاز، فحرف الباء هنا بدل من جملة كاملة، أو أغنى عن إعادة الجملة كاملة.^(٢)

فالزيادة التي يناقشها البحث هي في ظاهرها إيجاز؛ لأنها أغنت عن تكرار الجملة وإعادتها مرّة ثانية، وهذا سرٌّ من أسرار اللغة في القرآن الكريم.

وكذلك تزداد الباء زيادة قياسية في خبر المبتدأ الواقع بعد (هل)، وفي خبر الفعل الناسخ المنفي، وذلك في الشعر العربي. أمّا الزيادة السماعية:

(١) انظر: بناء الجملة العربية، د/ محمد حماسة، ص ٢٩٦.

(٢) انظر: معاني حروف الزيادة عند النحاة، ص ١١١.

فقد سمعت في الخبر الموجب وجعل الأخفش منها قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ

يُمَثِّلُهَا﴾ (٢٧) يونس: ٢٧، وقول الشاعر:

ومنعها بشيء يستطاع

فالباء زائدة في كلمة (بشيء)^(١)، ولكن زيادتها في الخبر الموجب

قابل للتأويل والتخريج.^(٢)

(١) انظر: ما فات الإنصاف، ص ٧٤.

(٢) انظر: ما فات الإنصاف، ص ٧٨.



خامساً: دلالة الإطالة بالاستغناء بمركب (الباء غير الأصلي ومجروره) عن خبر (أن):

ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُنَّ بَقَدِيرًا عَلَيَّ أَنْ يُجِئَ الْمَوْتُ ﴿٣٣﴾ الأحقاف: ٣٣

قوله: (بقادرٍ خبر (أن))، والباء زائدة مؤكدة؛ وحسن التأكيد بالباء
الزائدة؛ لتقدم النفي قبلها في صدر الكلام.^(١) فتمت إطالة إسنادية اسمية،
وفي الكلام بنيتان:

- البنية السطحية: أو لم يروا أن الله الذي بقادرٍ ...

- البنية العميقة: أو لم يروا أن الله الذي ... قادرٌ ...

فهذه الزيادة جائزة؛ لاتصاله بالنفي^(٢)، وهو كقوله: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ

شَهِيدًا ﴿٢١﴾ الرعد: ٤٣، وقوله: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ ﴿٢١﴾
المؤمنون: ٢٠؛ في زيادة الباء.^(٣)

أستنتج مما سبق أن إطالة بناء الجملة في القرآن عن طريق
الاستغناء بمركب الجار غير الأصلي ومجروره عن المرفوع في القرآن من
باب الإطالة الإسنادية؛ إذ تكون الإطالة في عناصر الإسناد في الجملة اسمية
(المبتدأ - خبر إن) كانت أو فعلية (الفاعل - اسم كان)؛ حيث يستغني النص
القرآني بالمركب عن الكلمة المفردة المرفوعة؛ ولذلك فهذه الجملة لها

(١) انظر: المحرر الوجيز، ١٠٦/٥، والبحر المحيط، ٦٨/٨.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ١١٥٩.

(٣) انظر: معاني القرآن، للأخفش، ٥١٩/٢.

بنيتان الأولى عميقة وهي الأساسية التي تحوّلت عن طريق أحد عناصر التحويل وهو عنصر الزيادة إلى البنية الثانية السطحية؛ وهذه التحويل تمخّض عن دلالة أنتجها التركيب السطحي في سياقه القرآني، وليست زيادة شكلية من باب الزينة والزخارف.



المبحث الثاني

دلالة الإطالة غير الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن المفرد المنصوب

ثمة نوع ثانٍ من الإطالة هو الإطالة غير الإسنادية؛ وذلك بالاستغناء بالمركب عن المفرد المنصوب في الكلام، وقد ذكر الدكتور محمد حماسة عناصر إطالة بناء الجملة عن طريق العناصر غير الإسنادية فيما يلي: طول التقويد بالمفاعيل وأشباهاها، ومركب الجارّ الأصلي أو غير الزائد ذو المتعلق، وطول التبعية (التوابع)، وطول التعدّد (الخبر - المفعول به - النعت - الحال)، وطول الترتب فيما يقتضي جملتين (الشرط - الجزم في جواب الطلب - نصب بعد فاء السببية - القسم)، وطول الاعتراض (الجملة الاعتراضية)^(١).

فلم يذكر الدكتور محمد حماسة إطالة بناء الجملة أو توسعتها عن طريق مركب الجارّ غير الأصلي ومجروره، والاستغناء بهذا المركب عن المفرد المنصوب؛ وهو موضوع دراسة هذا المبحث؛ ولا سيّما أنّ هذه الإطالة لها دلالاتها في مواضعها القرآنية.

- دلالة الإطالة غير الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن المفعول به:

١- دلالة الإطالة بالاستغناء بمركب (الباء غير الأصلي ومجروره) عن

المفعول به:

بيّن النحاة أنّ من معاني الباء: التوكيد، وهي الزائدة^(٢)، وتزاد في المفعول به^(٣)، زيادة غير مقيسة رغم كثرتها^(٤).

(١) انظر: بناء الجملة العربية، ص ٦٠ وما بعدها.

(٢) انظر: المحرر الوجيز، ٢٤/٥، والتبيان، ص ١١٢٩، والبحر المحيط، ٤٨٣/٧.

(٣) انظر: مغني اللبيب، ١٦١/٢، والخصائص، ٢٨٢/٢، وما فات الإصناف، ص ٧٣.

(٤) انظر: الجنى الداني، ص ٥١، والبحر المحيط، ٧٩/٢.

وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (١٥) البقرة:

١٩٥

جاء الفعل (ألقي) متعدياً بالباء في قوله: (ولا تلقوا بأيديكم)، كما أنه جاء متعدياً بنفسه في قوله: ﴿قَالَ لَقَىٰ عَصَاهُ﴾ (١٧) الأعراف: ١٠٧، وذلك عند الجمهور ضرب مثل، تقول ألقى فلان يده، وألقى بيده في أمر كذا، إذا استسلم؛ لأنَّ المستسلم في القتال يلقي سلاحه بيده، فكذلك فعل أي عاجز في أي فعل كان، ومنه قول عبد المطلب: (والله إنَّ إلقاءنا بأيدينا إلى الموت لعجز)؛ ولأنَّ الفعل (ألقي) جاء على هذين الاستعمالين؛ قال أبو عبيدة وقوم: الباء في قوله: (بأيديكم) زائدة، والتقدير: ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، ويكون عبر باليد عن النفس؛ كأنه قيل: ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة، وقد زيدت الباء في المفعول به في قول الشاعر: (من الطويل)

سُودَ الْحَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ^(١)

هِنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمَرِ

أي: لا يقرآن السور.^(٢)

وبين بعض الباحثين أنَّ زيادة الباء في هذا الموضع وما يشبهه يفيد تكرار الجملة أو أغنى عن تكرارها بلفظها: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)؛ فاستعاض عن الجملة الثانية بالباء، ومن ثمَّ فمدلول الحرف هنا يقوم مقام تكرار الجملة، وهذا من بلاغة القرآن.^(٣) ومن ثمَّ ففي الكلام بنيتان:

(١) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه، ص ١٢٢.

(٢) انظر: البحر المحيط، ٧٩/٢، ١٧٤/٦، والمحرم الوجيز، ٢٦٤/١، ١٢/٤، والتبيان، ص ١٥٩.

(٣) انظر: معاني حروف الزيادة عند النحاة، ص ١١١، ١١٢.

- البنية السطحية: (ولا تلقوا بأيديكم) = الفعل + الفاعل + مركب
(الجارّ غير الأصليّ ومجروره).

- البنية العميقة: (ولا تلقوا أيديكم) = الفعل + الفاعل + المفعول به
المفرد المنصوب.

وقد تحوّلت البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق أحد عناصر
التحويل وهي زيادة حرف الجرّ غير الأصليّ الباء؛ فنتج عن هذا التحويل
إطالة بناء الجملة عن طريق العناصر غير الإسنادية (إطالة غير إسنادية)،
بالاستغناء بمركب الجارّ غير الأصليّ ومجروره عن المفعول به المفرد
المنصوب؛ لدلالة سياقية معيّنة هي التوكيد.

ولا يقتصر الأمر على الفعل (ألقى)؛ إذ وردت أفعال في العربية تتعدّى
بنفسها تارة وتتعدّى بحرف الجرّ الباء تارة أخرى، نحو: هزّ، وخذّ، وحزّ،
ومدّ، وخشّن، ومسح ... إذ تقول العرب: هزّه وهزّ به، وخذ الخطام
وبالخطام، وحزّ رأسه وبرأسه، ومدّه ومدّ به، وحكى سيبويه: خشنت صدره
وبصدره، ومسحتُ رأسه وبرأسه، في معنى واحد. (١)

وقال قوم منهم المبرّد: مفعول (ألقى) محذوف، والتقدير: ولا تلقوا
أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، والباء تتعلّق بالفعل: (تلقوا) وتكون الباء
للسبب، وليست بزائدة، نحو: لا تفسد حالك برأيك. (٢)

واختار أبو حيّان في هذا أنّ المفعول في المعنى هو (بأيديكم)، لكن
ضمّن الفعل (ألقى) معنى فعل آخر يتعدّى بالباء؛ فعدّاه بها؛ كأنّه قيل: ولا

(١) انظر: البحر المحيط، ٤٥١/٣.

(٢) انظر: التبيان، ص ١٥٩، والمحرر الوجيز، ٢٦٥/١، والبحر المحيط، ٧٩/٢.

تفضوا بأيديكم إلى التهلكة، كقوله: أفضيت بجنبي إلى الأرض؛ أي: طرحت جنبي على الأرض، ويكون إذ ذاك قد عبّر عن الأنفس بالأيدي؛ لأنّ بها الحركة والبطش والامتناع.^(١)

فالمختار أنّ ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة، وتخرّيج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين أو حذف المفعول.^(٢)

والتضمين وجد في اللغة كثيراً، ولا يكاد يحاط به، وهو فصل من العربية لطيف حسن، أوصى السيوطي بتقبله والأنس به متى وُجد^(٣)، وهو تحويل في دلالة الفعل، كقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ النور: ٦٣، تعدّى (يخالفون) بحرف الجرّ؛ لأنّه ضمّن معنى (يباعدون)، ومعنى كلّ من الفعلين مقصود، أحدهما: بذكر لفظه، والآخر: بذكر استعماله.^(٤)

ومعنى (ألقيت الشيء): جعلته لقي، واللقى فعل بمعنى مفعول، كما أنّ الطريد فعيل بمعنى مفعول، فكأنّه قيل: لا تجعلوا أنفسكم لقي التهلكة فتهلكوا.^(٥)

ومن ثمّ ففي الكلام: التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية بالزيادة؛ وقد نتج عن ذلك إطالة غير إسنادية؛ لأنّها في موضع المفعول به،

(١) انظر: البحر المحيط، ٧٩/٢.

(٢) انظر: الجنى الداني، ٥٢.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر، ٢٤٧/١.

(٤) انظر: بناء الجملة العربية، ص ١٧٣.

(٥) انظر: البحر المحيط، ٧٩/٢.

وخرَّج على تقدير محذوف، وعلى التضمين؛ إذ يتعدَّى الفعل الواحد بنفسه تارة وبحرف جرّ تارة أخرى، أو يتضمَّن معنى فعل يتعدَّى بحرف جرّ.

وقد اختار أبو حيَّان تضمين الفعل المتعدِّي بنفسه معنى فعل يتعدَّى بحرف جرّ؛ للتخلُّص من تخريج زيادة الباء؛ وحجَّته أنَّ زيادة الباء لا ينقاس، بينما القول بالتضمين قياسي ولا تكلف فيه.

ومن ثمَّ فالعلماء ثلاثة تخريجات في هذه المسائل التي عدلت عن التركيب الأصلي، وأولها: الزيادة والاستغناء، وثانيها: تقدير محذوف في الكلام، وثالثها: التضمين.

ومن ذلك قوله: ﴿وَهَزِّيْ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ سَقِطَ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا﴾^(١)

مريم: ٢٥

الباء في قوله: (وهزِّي إليك بجذع النخلة) زائدة للتأكيد^(١)؛ إذ قال العكبري: "الباء زائدة؛ أي: أميلي إليك. وقيل: هي محمولة على المعنى، والتقدير: هزِّي الثمرة بالجذع، أي انفضي. وقيل التقدير: وهزِّي إليك رطبًا جنياً كأننا بجذع النخلة؛ فالباء على هذا حال"^(٢).

وعلى هذا يكون في الكلام تقدير مفعول به، وتضمين الفعل (هزِّي) معنى الفعل (انفضي). وفي الكلام بنيتان:

- البنية السطحية: (وهزِّي إليك بجذع) = الفعل + الفاعل + شبه جملة + مركب (الجارّ غير الأصليّ ومجروره).

(١) انظر: المحرر الوجيز، ١٢/٤، والبحر المحيط، ١٧٤/٦.

(٢) التبيان، ص ٨٧١.

- البنية العميقة: (وهزِّي إليك جذع) = الفعل + الفاعل + شبه جملة + المفعول به المنصوب.

وقد تحوّلت البنية العميقة إلى سطحيّة عن طريق أحد عناصر التحويل وهي زيادة حرف الجرّ غير الأصلي؛ فنتج عن هذا التحويل بالزيادة إطالة بناء الجملة عن طريق العناصر غير الإسناديّة (إطالة غير إسناديّة)، بالاستغناء بمركّب الجارّ غير الأصلي ومجروره عن المفعول به المفرد المنصوب؛ لدلالة التوكيد في هذا السياق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَّيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة: ٦

ذهب الأخفش إلى أنّ الباء في: (وامسحوا برؤوسكم) زائدة، كزيادتها في قوله: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدَّهْنِ﴾ المؤمنون: ٢٠، أي تنبت الدهن. (١)

فـ"هذا أمر بالمسح بالرأس" (٢)؛ ومن ثمّ فالباء زائدة (٣)؛ للتوكيد عند من يرى عموم الرأس، والمعنى عنده: وامسحوا رؤوسكم (٤)، ومثله قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ الحج: ٢٥؛ أي: ومن يرد فيه إلحاداً، والباء زائدة مؤكّدة. (٥)

(١) انظر: معاني القرآن، للأخفش، ١٧٢/١، ١٧٣.

(٢) البحر المحيط، ٤٥١/٣.

(٣) انظر: التبيان، ص ٤٢٢.

(٤) انظر: المحرر الوجيز، ١٦٣/٢.

(٥) انظر: البحر المحيط، ٤٥١/٣.

وقد ذكر أبو حيَّان أنَّ مدلول دخول باء الجر هنا: هو الإلصاق^(١)؛ أي: تدلُّ على الإلصاق المسح بالرأس^(٢)، وهي للإلصاق المحض عند من يرى أجزاء بعض الرأس كأنَّ المعنى: أوجدوا مسحاً برؤوسكم، فمن مسح شعره فقد فعل ذلك، ثمَّ اتبعوا في المقادير التي حدَّوها آثاراً وأقيسة حسب اجتهادات العلماء.^(٣) ففي الكلام بنيتان:

- البنية السطحية: (وامسحوا برؤوسكم) = الفعل + الفاعل + مركب
(الجارَّ غير الأصليِّ ومجروره).

- البنية العميقة: (وامسحوا رؤوسكم) = الفعل + الفاعل + المفعول
به المفرد المنصوب.

وقد تحوَّلت البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق أحد عناصر التحويل وهي زيادة حرف الجرِّ غير الأصليِّ؛ فنتج عن هذا التحويل بالزيادة إطالة بناء الجملة عن طريق العناصر غير الإسنادية (إطالة غير إسنادية)، بالاستغناء بمركب الجارِّ غير الأصليِّ ومجروره عن المفعول به المفرد المنصوب؛ لدلالة التوكيد في هذا السياق.

ومن ذلك قوله جلَّ وعلا: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظَلَمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ الحج: ٢٥

(١) انظر: البحر المحيط، ٤٥١/٣.

(٢) انظر: التبيان، ص ٤٢٢.

(٣) انظر: المحرر الوجيز، ١٦٣/٢.

معناه - عند الأخفش -: ومن يُرد إلحاداً، وزاد (الباء) كما تزداد في قوله: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِاللَّهُنِّ وَصَبَّغَ لِلْأَكَلِيَّتِ﴾ المؤمنون: ٢٠ فالباء هنا زائدة؛ للتأكيد. (١)

فمفعول (يُرد) هو قوله: (بإلحاد)، والباء زائدة في المفعول. (٢) وفي الكلام بنيتان:

- البنية السطحية: (ومن يرد فيه بإلحاد) = الفعل + الفاعل + شبه جملة + مركب (الجارّ غير الأصليّ ومجروره).

- البنية العميقة: (ومن يرد فيه إلحاداً) = الفعل + الفاعل + شبه جملة + المفعول به المنصوب.

وقد تحوّلت البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق أحد عناصر التحويل وهي زيادة حرف الجرّ غير الأصليّ؛ فنتج عن هذا التحويل بالزيادة إطالة بناء الجملة عن طريق العناصر غير الإسنادية (إطالة غير إسنادية)، بالاستغناء بمركب الجارّ غير الأصليّ ومجروره عن المفعول به المفرد المنصوب؛ لدلالة التوكيد.

وقرأ الحسن (ومن يُرد إلحاده بظلم) بالنصب؛ أي إلحاداً فتوسّع، والأولى عند أبي حيّان أن تضمّن (يرد) معنى (يتلبّس) فيتعدّى بالباء (٣)، وقيل المفعول به محذوف؛ أي: تعدياً بإلحاد. (٤)

(١) انظر: معاني القرآن، للأخفش، ٤٥١/٢.

(٢) انظر: المحرر الوجيز، ١١٦/٤، والبحر المحيط، ٣٣٦/٦، ٣٣٧، والتبيان، ص ٩٣٩.

(٣) انظر: البحر المحيط، ٣٣٦/٦، ٣٣٧.

(٤) انظر: التبيان، ص ٩٣٩.

وقيل: ضَمَّنَ (تلقوا بأيديكم) معنى: (تفضوا بأيديكم)، (وَيُرَدُّ فِيهِ بِالْحَادِ) معنى (يَهْمُّ فِيهِ بِالْحَادِ)، (وَيُقْرَأُ بِالسُّورِ) معنى: (يَرْقِيْنَ وَيَتَبَرَّكُنَ بِالسُّورِ)، وأنه يقال: (قُرأتُ بِالسُّورَةِ) على هذا المعنى، ولا يقال: (قُرأتُ بكتَابِكِ)، لفوات معنى التبرُّك فيه.^(١)

يتبيَّن ممَّا سبق أنَّ زيادةَ الباءِ في المفعولِ بهِ جاءتْ كثيرًا في القرآن، وهذه الكثرة دليل على أنَّ الزيادةَ قياسيةَّةً وإنْ تعرَّضتْ بعض الآياتِ للتأويلِ والتخريج^(٢)، وكان للعلماء في هذا التخريج ثلاث ظواهر: أولها: الزيادة، وثانيها: التضمين، وآخرها: تقدير محذوف، وهذه الظواهر اللغويَّة كلها تعد وسائل إنتاج المعاني في اللغة العربيَّة.

٢ - دلالة الإطالة بالاستغناء بمركب (من غير الأصلي ومجروره)
عن المفعول به:

ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ

فِتْنَةٌ﴾ البقرة: ١٠٢

حرف الجرِّ (من) في قوله: (من أحدٍ) زائد بعد النفي لتأكيد استغراق الجنس؛ لأنَّ كلمة (أحد) من الألفاظ المستعملة للاستغراق في النفي العام؛ فزيدت هنا (من) لتأكيد ذلك، وشرط زيادتها عند جمهور البصريين موجود هنا؛ لأنَّهم شرطوا أن يكون بعده نكرة، وأن يكون قبله غير واجب.^(٣) ومن ثمَّ ففي الكلام بنيان:

(١) انظر: معني اللبيب، ١٦٣/٢.

(٢) انظر: ما فات الإنصاف، ص ٧٣، ٧٤.

(٣) انظر: البحر المحيط، ٤٩٩/١، والمحرم الوجيز، ١٨٧/١.

- البنية السطحية: (وما يعلمان من أحدٍ) = الفعل + الفاعل + مركب الجارّ (غير الأصليّ ومجروره).

- البنية العميقة: (وما يعلمان أحدًا) = الفعل + الفاعل + المفعول به المفرد المنصوب.

وقد تحوّلت البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق أحد عناصر التحويل وهي زيادة حرف الجرّ غير الأصليّ؛ فنتج عن هذا التحويل بالزيادة إطالة بناء الجملة عن طريق العناصر غير الإسنادية (إطالة غير إسنادية)، بالاستغناء بمركّب الجارّ غير الأصليّ ومجروره عن المفعول به المفرد المنصوب؛ لدلالة استغراق الجنس في هذا السياق؛ لوجود كلمة (أحد) بعد حرف الزيادة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ رَبِّهِنَّ مِثْلًا﴾ البقرة: ١٢٥

قال الأخفش: "يريد: واتخذوا، كأنه يقول: واذكروا نعمتي" (١)؛ فيكون حرف الجرّ (من) في زائدًا على مذهب الأخفش. (٢)

"وقال الفضال: هي مثل: اتّخذتُ من فلانٍ صديقًا، وأعطاني الله من فلانٍ أخًا صالحًا، دخلت (من) لبيان المتخذ الموهوب وتمييزه في ذلك المعنى". (٣)

(١) معاني القرآن، للأخفش، ١/١٥٥.

(٢) انظر: البحر المحيط، ١/٥٥٢.

(٣) البحر المحيط، ١/٥٥٢.

وقد جَوَّزَ العكبريُّ في قوله: (من مقام) أن يكون حرف الجرِّ (مِن) للتبعيض؛ أي واتَّخذوا بعض مقام إبراهيم مصلىً، ويجوز أن تكون بمعنى (في).^(١)

وذهب أبو حيَّان إلى ما جَوَّزه العكبري من أن (مِن) هذه تبعيضيَّة، وأقرَّ أن تخريجها بمعنى (في)، أظهر من حملها على الزيادة على مذهب الأَخفش.^(٢)

وفي الكلام بنيتان:

- البنية السطحيَّة: (واتَّخذوا من مقام إبراهيم مصلىً) = الفعل + الفاعل + مركب الجارِّ (غير الأصليِّ ومجروره).

- البنية العميقة: (واتَّخذوا مقام إبراهيم مصلىً) = الفعل + الفاعل + المفعول به المنصوب.

وقد تحوَّلت البنية العميقة إلى البنية السطحيَّة عن طريق أحد عناصر التحويل وهو زيادة حرف الجرِّ غير الأصليِّ؛ فنتج عن هذا التحويل بالزيادة إطالة بناء الجملة عن طريق العناصر غير الإسناديَّة (إطالة غير إسناديَّة)، بالاستغناء بمركب الجارِّ غير الأصليِّ ومجروره عن المفعول به المفرد المنصوب.

أستنتج ممَّا سبق دراسته في هذا المبحث أن زيادة الجارِّ الأصليِّ في المواضع القرآنيَّة والاستغناء به مع مجروره عن المفرد المنصوب في القرآن يتمخض عن إطالة في العناصر غير الإسناديَّة في هذه المواضع

(١) انظر: التبيان، ص ١١٣.

(٢) انظر: البحر المحيط، ١/٥٥٢.

(إطالة غير إسنادية)، حسب سياقاتها التي تقتضي دلالات محدّدة كالتأكيد أو استغراق الجنس أو تأكيد الاستغراق، وقد انقسم النحاة فريقين تجاه مثل هذه الزيادات فالفريق الأول: أثبتها دون تردّد أو تأويل، ويقتضي إثباتهم هذا أن يكون في الكلام بنيتان، إحداهما: سطحية ظاهرة، والأخرى: عميقة باطنة، وقد تحوّلت الثانية إلى الأولى عن طريق أحد عناصر التحويل وهو عنصر الزيادة، والفريق الآخر: تحفّظ وخرّج ما جاء منها على التضمين أو تقدير محذوف.



النتائج

بعد التطواف في موضوع دلالات الإطالة التركيبية (الإسنادية وغير الإسنادية) بالاستغناء بالمركب عن المفرد في القرآن، وانتقاء مجموعة من الشواهد القرآنية التي أصلت لهذه الظاهرة اللغوية، استنتج الباحث ما يلي:

- زيادة حرفي الجرّ (من، والباء) في مواضعها القرآنية وحسب سياقاتها مقدّمة على غير الزيادة؛ لأنّ ورودها مقترن بدلالات مخصوصة، وما يؤدي بهذه الزيادة من معانٍ لا يؤديّ دونها، أو يزيد عمّا يؤديّ غيرها.

- زيادة الجارّ غير الأصلي، الذي نتج عنه إطالة تركيبية، هي في باطنها إيجاز؛ لأنّ هذا الحرف الزائد الذي استغني به مع مجروره عن المرفوع أو المنصوب، أغنى عن تكرار الجملة وإعادتها مرّة ثانية، وهذا سرٌّ من أسرار اللغة في القرآن الكريم.

- بيّن البحث أنّ مركب الجارّ غير الأصلي ومجروره يختلف عن مركب الجارّ الأصلي ومجروره، فالأوّل -موضع الدراسة- (شبه مفرد) وليس بشبه جملة؛ لأنّ الاسم المجرور وحده يعادل المفرد المبني في الإعراب المحلي؛ فيكون في محلّ رفع أو نصب، ويزيد عنه في الحرف الزائد الذي به حدثت الإطالة؛ بينما الثاني اصطلاح عليه شبه جملة؛ إذ يكون المركب كلّ (شبه الجملة) له محلٌّ أو لا محلّ له من الإعراب، كما أنّ الأوّل (شبه المفرد) لا يتعلّق بشيء ولا يحتاج إلى متعلّق، بينما الثاني (شبه الجملة) لا بدّ له من متعلّق.

- بيّن البحث أنّ التضمين كان مسلماً لمن لم يقرّ صراحةً بوجود الزيادة في القرآن.



- أفصح البحث عن أن الإطالة بمركب الجار غير الأصلي ومجروره والاستغناء به عن غير المجرور لها دلالات، منها: التوكيد، واستغراق الجنس، وتأکید الاستغراق، زيادة المعنى، أو تقوية المعنى، والإيجاز، والتخصيص، والتمييز ...

- توصلَ البحث إلى أن الخلاف بين البصريين والكوفيّين في حرفي الزيادة (من، والباء) غير الأصليين، هو خلاف تعدد وليس خلاف تضاد؛ فهذا الخلاف ليس خلاف إنكار؛ إنما هو خلاف نحويّ مثله مثل أي خلاف بين المذهبين في المسائل النحويّة الأخرى؛ وتسميتها بأسماء آخر، وتخريجها في مواضعها على التضمنين أو تقدير محذوف، مما يؤكد قبولهم لها ويبرهن إقرارهم بها.

- زيادة الجار غير الأصلي والاستغناء به مع مجروره عن المفعول به جاءت كثيراً في القرآن، وورودها بكثرة دليل على أن الزيادة قياسية وإن تعرّضت بعض الآيات للتأويل والتخريج، على التضمنين، أو على تقدير محذوف.

- أكدّ البحث ما أصل له اللغويون القدماء، وما فصله سدنة الفكر اللسانيّ الحديث من أن آية زيادة في المبنى ينتج عنها زيادة في المعنى، وأن تكثير اللفظ يؤدي إلى تكثير المعنى، فإذا كان الحرف الزائد في الكلمة الواحدة يضيف معنى جديداً؛ فإن الاستغناء بالمركب من كلمتين متجاورتين، الأولى منهما حرف جرّ غير أصلي، عن المفرد المرفوع أو المنصوب يضيف معنى جديداً، أو يؤكد المعنى الموجود، أو يقويّه، أو يزيده قوة على قوته.



- (من) غير الأصلية في النحو العربي، زيادتها ثلاثة أنواع: واجبة وغالبة وضرورة، وهي في بحث الإطالة الإسنادية وغير الإسنادية من قبيل الزيادة الغالبة.
- الإطالة تعني اتحاد المستوى الصرفي مع المستوى النحوي مع المستوى الصوتي من أجل المستوى الدلالي في مواضع الإطالة وحسب سياقاتها.
- زيادة الجار غير الأصلي (من - الباء) تؤدي إلى إطالة التركيب القرآني نتيجة الاستغناء بالمركب عن المفرد من المرفوعات والمنصوبات، وهذه الزيادة أحد عناصر التحويل؛ فهي نتيجة تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية ظاهرة؛ لدلالات اقتضاها السياق.
- بين البحث أنّ الإطالة التركيبية بالاستغناء بمركب الجار غير الأصلي ومجروره عن غير المجرور في القرآن، تنقسم إلى نوعين: إسنادية، وغير إسنادية.
- استنتج الباحث أنّ الباء في فاعل (كفي) في الإطالة الإسنادية الماضية، تعدّ قرينة أو مسوغاً يدلّ على معنى الأمر المقصود بالكلام الخبري؛ أي تبين معنى الأمر في لفظ الخبر، فلو لم ترد الباء لم يكن لمعنى الأمر قرينة ولا مسوغ.
- الباء الزائدة في الجملة الخبرية الفاعل (كفي، ويكفي) تدلّ على تعيين الفاعل وتمييزه وتخصيصه وقصده في سياقه، وهو بذلك يختلف عن أيّ فاعل آخر؛ فقله (وكفي بالله) ضوعف لفظها لمضاعفة معناها؛ لأنّها تعني: اكتف بالله؛ فهي تبين أنّ الكفاية من الله أو الاكتفاء به ليس كالكفاية من غيره، ولا يضارعا أيّ اكتفاء.



- تؤثر الزيادة والتحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية فيما يتبع مركب الجار غير الأصلي ومجروره؛ إذ يحتمل تابعه الجرّ على اللفظ، والرفع أو النصب على المحلّ.

- الإطالة الإسنادية تكون في المرفوعات في الجملة الاسمية؛ فتسمّى الإطالة الإسنادية الاسمية، وتكون في المرفوعات في الجملة الفعلية؛ ولذلك فهي تنقسم إلى إطالة إسنادية ماضوية، وإطالة إسنادية مضارعية؛ بينما الإطالة غير الإسنادية تكون في المنصوبات في الجملة الفعلية دون الاسمية.

- توصلّ البحث إلى أنّ ما يؤكّد دلالة حرف الجرّ غير الأصلي على العموم أو استغراق الجنس في بعض المواضع ورود كلمة (كلّ) التي تدلّ على العموم مرتبطة بما دخل عليه هذا الحرف؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ آل عمران: ١٥٤، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَزَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ المؤمنون: ٩١.

- فصلّ البحث ورود الجارّ (من) غير الأصلي لتأكيد نفي الجنس أو لتأكيد استغراق الجنس مع مجروره كلمة (أحد) الدالة على الاستغراق في النفي العام؛ وذلك في نوعي الإطالة الإسنادية الماضوية في قوله: ﴿وَمَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ﴾ الأعراف: ٨٠، وغير الإسنادية في قوله: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ البقرة: ١٠٢.

المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو، لابن السراج الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، د/ محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الأسننية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، د/ ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٦م.
- الإتيان في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د/جودة مبروك محمد، راجعه: د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- الإتيان في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الإتيان من الإتيان، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٩٦١م.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: أبي الفضل الديلمي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- بناء الجملة العربية، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي، د/ سعيد شنوكة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، د.ت.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل حمودة والشيخ علي معوض، شارك في تحقيقه: د/ زكريا عبد المجيد النوتي ود/ أحمد النجولي الجمل، قرظه: د/ عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

- الجملة العربية، مكوناتها- أنواعها- تحليلها، د/ محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تح: د/ فخر الدين قباوة، وأ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد، للعيني، دار إحياء الكتب العربية، ومكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر ابن عمر البغدادي (١٠٣٠ - ١٠٩٣)، تحقيق وشرح الشيخ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٦م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: د/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، د/ سعيد حسن بحيري، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
- الدرس النحوي في القرن العشرين، د/ عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهرت قايبرت، دار فرانكس شتاينر بفسبادن، بيروت، ١٩٨٠م.
- زيادة حرف الجر (من) في التراكيب ومذهب الأخفش الأوسط في زيادته، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ياسر محمد خليل الحروب، مج١٧ ع١، ٢٠٠٩م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٥٥م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد عبد الله الأزهرى (ت٥٩٠٥)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ-)، لجنة التراث العربي، د.ت.
- صور الإعراب ودلالاته، د/ صابر أبو بكر أبو السعود، دن، ط١، ١٩٧٩م.
- القول في الباء التي تزداد في فصيح الكلام وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم، د/ الشيخ عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١٣ مارس ١٩٧٣م.

- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م.
- ما فات الإتصاف من مسائل الخلاف، د/ فتحي بيومي حمودة، دن، د.ت.
- مبادئ اللسانيات، د/ أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، سورية، ط٢، ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٢، ١٩٥٨م.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٥٢١٥هـ)، تح: د/ هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- معاني حروف الزيادة عند النحاة (دراسة نحوية دلالية)، د/ محمد جمعة حسن نبعة، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الخامس عشر، يناير - يونيو ٢٠٠٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأتصاري، تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ٢٠٠٠م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق ودراسة: خالد إسماعيل حسان، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- من الأنماط التحويلية في النحو العربي، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، د/ عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، ٢٠٠٤م.



فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٧٣٧٣
٢.	Abstract	٧٣٧٤
٣.	المقدمة	٧٣٧٥
٤.	التمهيد	٧٣٧٦
٥.	المبحث الأول: دلالة الإطالة التركيبية الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن المفرد المرفوع:	٧٣٨٣
٦.	أولاً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن الفاعل:	٧٣٨٣
٧.	ثانياً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن المبتدأ:	٧٤٠٤
٨.	ثالثاً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بمركب (من غير الأصلي ومجروره) عن اسم (كان) .	٧٤١٢
٩.	رابعاً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بمركب (الباء غير الأصلي ومجروره) عن خبر (ليس) .	٧٤١٤
١٠.	خامساً: دلالة الإطالة الإسنادية بالاستغناء بمركب (الباء غير الأصلي ومجروره) عن خبر (أن) .	٧٤١٧
١١.	المبحث الثاني: دلالة الإطالة التركيبية غير الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن المفرد المنصوب:	٧٤١٩
١٢.	- دلالة الإطالة غير الإسنادية بالاستغناء بالمركب عن المفعول به:	٧٤١٩
١٣.	النتائج	٧٤٣١
١٤.	قائمة بالمصادر والمراجع	٧٤٣٥
١٥.	فهرس الموضوعات	٧٤٣٨